دور الإستراتيجية الوطنية المقترحة في الحد من التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع في اليمن

أ.م.د عبد الرزاق محمد المراني **الباحث/ عادل محمد عثمان**
أستاذ إدارة الأعمال المشارك - كلية التجارة
جامعة صنعاء

الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإستراتيجية الوطنية المقترحة في مكافحة التهريب الجمركي وآثاره ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع في اليمن، إذ يعد التهريب الجمركي نشاطاً غير قانوني ولا أخلاقي وتجرمه التشريعات والقوانين الدولية والمحلية كافة. وتقوم الدراسة بتشخيص الجهود والأدوار المبذولة في قطاع مكافحة التهريب بمصلحة الجمارك، إضافة إلى تشخيص واقع نشاط التهريب وأسبابه وطرقه والعوامل التي أسهمت في زيادة وتيرته حتى أصبحت ظاهرة التهريب الجمركي تمثل خطراً على صحة أفراد المجتمع من خلال استهلاك سلع ومواد مهربة ومخالفة للمواصفات، فضلاً عن آثار هذه الظاهرة على خزينة الدولة نتيجة إدخال سلع وبضائع بطرق غير شرعية دون تحصيل رسومها. بل، إن مخاطر التهريب الجمركي امتدت لتؤثر سلباً في التجارة المشروعة، من خلال خلق منافسة غير شريفة لصالح نشاط التهريب الجمركي واستغلال عائداته في تجارة غسيل الأموال والإضرار بأسعار الصرف الرسمية؛ لأن هذا النشاط يمارس خارج الآليات المالية والاقتصادية مما يؤدي إلى الإخلال في البنية الاجتماعية وقيم المجتمع بوجه عام.

وتنبع أهمية الدراسة أنها دراسة ميدانية تقترب كثيراً من الواقع للتعرف على دور الإستراتيجية الوطنية المقترحة في الحد من التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع في اليمن، وذلك من خلال عينة في قطاع المكافحة بمصلحة الجمارك المكون من (103) أفراد المناط بهم أعمال المكافحة، ولهم أدوار في المهام المنفذة، سواء على مستوى المركز الرئيس أو على مستوى المكاتب والدوائر الجمركية في المحافظات، وحللت البيانات باستخدام الأساليب الوصفية التحليلية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود مستوى عالٍ من الإدراك والوعي لمجتمع الدراسة حول خطورة التهريب الجمركي وضرورة تبني إستراتيجية وطنية لمكافحته، بحيث تحدد فيها المهام والأدوار الرئيسة والفرعية بين قطاع المكافحة والجهات ذات الصلة الحكومية والأجهزة العسكرية والأمنية، وخاصة أن نشاط التهريب يمارس من خلال الأساليب المباشرة نتيجة غياب الدور الرقابي على الحدود البحرية والبرية كافة، والأساليب غير المباشر نتيجة ضعف الدور الرقابي وأعمال التفتيش في المنافذ والدوائر الجمركية وبأشكال متعددة.

وقد أوصت الدراسة بأهمية تبني الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي وتوفير عوامل ووسائل تنفيذها؛ تمهيداً لأجراء دراسات مستقبلية لتحليل الآثار المالية والاقتصادية والصحية التي يلحقها نشاط التهريب على خزينة الدولة والتجارة المشروعة والاقتصاد بوجه عام، إضافة إلى المخاطر المترتبة على استهلاك سلع ومبيدات مقلدة أو مزورة أو مخالفة للمواصفات على صحة أفراد المجتمع.

The National Strategy suggested for Customs Smuggling Compact: applied study on Customs Enforcement-Yemeni Customs authority

Abstract

Dr. Abdulrazaq M. Almarani - Researcher: Adel M. Othman
Associate Professor
Sana'a University

The main objective of this study is to examine the role of National Strategy suggested for Customs smuggling compact, as to limit smuggling affects on Customs revenues, and health affects causing people's concerns other chronical diseases.

The importance of the study is based on examining the current situation for smuggling activities through analysing the main factors contributed to the high spread of smuggling activities, and their related ways and methods in which goods and equipment sintered into the Yemeni markets without passing through customs ports and offices without paying customs and tax duties, or inspecting the imported goods for quality and standardization perspectives.

In achieving the study objective concerning the national Strategy suggested for compacting custom smuggling, it relies on a sample of (103), representing all customs officers heading department and above in the hierarchy to collect all needed data related to current role for customs compact, and the components of the national strategy suggested for compact smuggling, all of which then analysed leading to the findings.

The study reached many findings, among the importance ones are; there is a high determination and orientation among the study sample toward the importance of the national strategy suggested for compacting customs smuggling; a high agreement about the insufficient effort and role applied by customs enforcement and other related authorities due to absent of any customs vision and strategy toward compacting smuggling activities, which leave all boarders open for all smuggled goods and items, which in return, contributed to limit customs revenues, as well as causing many people's concerns and other related chronical diseases among the Yemeni society.

The study is also recommend adapting the national strategy suggested, and allocate all technical and financial resources as to implement the study strategy, and there is a need for conducting further studies to examine in more detail the effects of smuggling activities on financial, health, and social issues.

1-1 مقدمـة

تعد ظاهرة التهريب الجمركي من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من اقتصاديات دول العالم؛ لما لها من آثار خطيرة على خزينة الدولة نتيجة أن الرسوم الجمركية تمثل مصدراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنها في تمويل المشاريع والخدمات، ولا سيما في اقتصاديات الدول الفقيرة ومنها الجمهورية اليمنية حيث تشكل إيرادات ضائعة؛ فضلاً عن أن التهريب يغرق الأسواق المحلية بمنتجات لا تخضع لمعايير الجودة والمقاييس ومواصفاتهما، مما يعرض أفراد المجتمع للعديد من المخاطر والأمراض الصحية والاجتماعية. كما تكمن خطورة نشاط التهريب الجمركي أيضاً في أنه أصبح يمثل تحدياً للوضع الأمني في تلك البلدان، وبالتالي فإن على الدول التعامل معه ومكافحته من خلال تبني أدوار وأساليب حديثة يشترك فيها قطاع المكافحة وبقية الأجهزة والجهات الأمنية والعسكرية المناط بها أعمال المكافحة.

وأصبح نشاط التهريب الجمركي على مستوى اليمن أكثر خطراً نتيجة غياب الدور الرقابي لأجهزة الدولة في المنافذ الحدودية، لا سيما البحرية والبرية، وأيضاً نتيجة ضعف الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة لأعمال المكافحة، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية التي مثلت مناخاً مناسباً لزيادة وتيرته بشكل مباشر. ويمارس التهريب أيضاً بطرق غير مباشرة عبر المنافذ والدوائر الجمركية نتيجة تدني الرقابة والتفتيش في المنافذ الجمركية، أو تهريب السلع الممنوعة والخطيرة على صحة أفراد المجتمع وتؤدي إلى انتشار السلوكيات التي تتعارض مع قيم المجتمع اليمني ومعتقداته والتي يتم تمريرها دون أن تتعرض للتفتيش.

وفي مواجهة مخاطر التهريب التي أصبحت تمثل تحدياً لوظائف الدولة وواجباتها، ندرك غياب دراسة وتشخيص واقع التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع في اليمن، مما عكس فجوة كبيرة بين واقع التهريب على أرض الواقع وما يجب اتخاذه للحد من مخاطر هذه الظاهرة الخطيرة. لذلك، أصبحت الحاجة إلى مكافحتها ضرورة وطنية كمهام سيادية لأجهزة الدولة، من خلال تبني إستراتيجية وطنية للمكافحة تشترك بها جميع الجهات المناط بها أعمال المكافحة إلى جانب قطاع المكافحة بمصلحة الجمارك، على أن تنطلق الإستراتيجية من تشخيص الواقع الميداني الفعلي لنشاط التهريب وتضمين كل المهام التي تركز عليها هذه الدراسة.

وتتمثل إشكالية الدراسة في تحديد الفجوة القائمة بين نشاط التهريب والجهود والأدوار المبذولة حالياً للحد من أعمال التهريب ومخاطره وآثاره. وفي مثل هكذا وضع، يمكن صياغة الإشكالية في عدم فاعلية الجهود المبذولة

حاليا للحد من التهريب الجمركي وآثاره وطرقه بقطاع الضابطة الجمركية، إذ يعد هذا القطاع الجهة المناط بها مكافحة التهريب بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة في الجمهورية اليمنية. وفي سبيل مكافحة التهريب الجمركي، تأتي أهمية الدراسة الحالية في اقتراح إستراتيجية وطنية لمكافحة التهريب الجمركي وآثاره المترتبة على تسرب إيرادات خزينة الدولة، إضافة إلى النتائج التي يسببها نشاط التهريب على صحة أفراد المجتمع وقيمهم. وهذه الدراسة تنطلق من تحليل الوضع الراهن لجهود قطاع الضابطة (المكافحة)، وتحليل أسباب التهريب الجمركي وآثاره وطرقه، وصولاً إلى إستراتيجية مقترحة للحد من أعمال نشاط التهريب (المكافحة).

2-1 إشكالية الدراسة:

على الرغم من أهمية الجمارك ودورها في مكافحة التهريب الجمركي وطرقه وأسبابه وصولاً إلى زيادة الإيرادات ورفد خزينة الدولة والاقتصاد بوجه عام، فإن واقع الجهود المبذولة الحالية قد فشلت في مكافحة نشاط التهريب أو الحد من وتيرته، بل على العكس فقد أسهمت الجهود المبذولة بطرق مباشرة أو غير مباشرة في زيادة أعمال التهريب وتعدد أساليبه وطرقه، نتيجة غياب أي إستراتيجية وطنية للحد من أنشطة التهريب الجمركي، وصولاً إلى برامج عمل وإجراءات عملية لنشاط المكافحة بوجه عام. لذلك، فإنه من الواجب على الدولة مكافحة التهريب الجمركي؛ لما له من آثار سلبية على إيرادات الدولة، فضلاً عن المخاطر التي تلحق بأفراد المجتمع نتيجة استهلاك السلع المهربة والمخالفة للمواصفات والمقلدة والمزورة التي زاد انتشارها بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والحرب على اليمن. وبناء على ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في عدم فاعلية الجهود المبذولة حاليا وتدني مستوى أعمال مكافحة التهريب الجمركي نتيجة غياب الإستراتيجية الوطنية التي تحدد الأدوار والمهام لقطاع المكافحة وبقية الجهات ذات الصلة بأعمال مكافحة التهريب الجمركي.

1-3 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس الأول:

ما هو مستوى إدراك ووعي مجتمع الدراسة بتقييم وتشخيص الوضع الحالي للجهود المبذولة في قطاع الضابطة الجمركية في الحد من التهريب الجمركي ومخاطره؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول:

ما هو مستوى إدراك ووعي مجتمع الدراسة بأساليب التهريب الجمركي وطرقه ومخاطره؟

السؤال الفرعي الثاني:

ما هو مستوى إدراك ووعي مجتمع الدراسة بالأسباب الرئيسة التي أدت إلى زيادة وتيرة التهريب الجمركي ومخاطره؟

السؤال الفرعي الثالث:

ما هو مستوى إدراك ووعي مجتمع الدراسة بمخاطر التهريب الجمركي على الاقتصاد والمجتمع؟

السؤال الرئيس الثاني:

ما هو مستوى إدراك ووعي مجتمع الدراسة بالأبعاد والمكونات الرئيسة لبناء إستراتيجية وطنية مقترحة لمكافحة التهريب ومخاطره؟

1-4 أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ) دراسة الوضع الراهن وتحليل دور قطاع الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك اليمنية.

ب) دراسة أسباب التهريب الجمركي وتحديد طرقه وآثاره.

ج) دراسة المجالات والمكونات الرئيسة وتحليلها لبناء إستراتيجية وطنية تسهم بفاعلية في تطوير قطاع الضابطة الجمركية بهدف تحسين أدائها وفعاليتها في مواجهة التهريب الجمركي في اليمن.

د) الوصول إلى نتائج محددة يمكن أن يستفيد منها متخذو القرار حول مكافحة التهريب الجمركي وأساليبه ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع.

هـ) وضع التوصيات المناسبة المعتمدة على نتائج الدراسة تجاه الإستراتيجية الوطنية المقترحة لأعمال المكافحة، وصولاً إلى مكافحة ناجحة للحد من التهريب الجمركي وأضراره ومخاطره.

1-5 أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً في الدراسات الاقتصادية؛ لأنها تدرس ظاهرة خطيرة وهي ظاهرة التهريب الجمركي التي يمتد أثرها إلى الاقتصاد من خلال ضياع موارد مالية كبيرة على موازنة الدولة نتيجة إدخال سلع وممتلكات دون إخضاعها للرسوم الجمركية والضريبية، كما يمتد أثرها إلى إلحاق أضرار صحية واجتماعية على أفراد المجتمع كافة، نتيجة استهلاك سلع منتهية أو مخالفة للمواصفات أو مقلدة نتيجة انتشارها في الأسواق المحلية بأسعار مغرية للمستهلك والذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي على اليمن.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على الجهود التي يبذلها قطاع الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك اليمنية كجهة مناط بها مكافحة نشاط التهريب في اليمن والحد من آثاره ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. لذلك، تعكس هذه الدراسة الأهمية الكبيرة التي يقوم بهذا هذا القطاع في سبيل دعم موارد الدولة الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الأدوار المهمة في الحد من انتشار السلع المهربة والمقلدة الضارة بالمجتمع. ويمكن الإشارة إلى أهمية البحث من خلال الأهمية العملية والنظرية للدراسة فيما يأتي:

1-5-1 الأهمية العملية:

1- العمل على دراسة وتقييم الوضع الحالي لنشاط التهريب الجمركي والأدوار المبذولة من قطاع الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك اليمنية.

2- دراسة وتحليل الأسباب الرئيسة والوسائل المستخدمة في التهريب الجمركي، كنقطة انطلاق في تبني إستراتيجية وطنية للحد من أعمال التهريب الجمركي وآثاره ومخاطره.

3- تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تتيح لصانعي القرار اتخاذ قرارات ناجعة ومعالجات فاعلة تجاه مكافحة نشاط التهريب في سبيل القضاء على أسبابه وآثاره ومخاطره.

4- الإسهام في تقديم إستراتيجية مقترحة لتطوير أعمال قطاع الضابطة الجمركية في الحد من التهريب الجمركي ومخاطره وآثاره.

5- تقديم دراسة علمية يمكن الاعتماد عليها في تبني إستراتيجيات وآليات عمل فعالة للحد من أعمال التهريب الجمركي وآثاره ومخاطره.

1-5-2 الأهمية النظرية:

أ) تمثل الدراسة الحالية دراسة نوعية متخصصة في مجال التهريب الجمركي يمكن أن تسهم في البناء المعرفي النظري في مجال آثار التهريب الجمركي ومخاطره في اليمن.

ب) الإسهام في تقديم مجال جديد أمام الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في آثار التهريب الجمركي ومخاطره.

ج) تمثل الدراسة الحالية إضافة علمية يمكن أن تسهم في إثراء المكتبات اليمنية في مجال التهريب الجمركي وأساليبه وآليات مواجهته، لا سيما في ظل غياب الدراسات في هذا المجال المهم.

د) تمثل نتائج الدراسة الحالية آليات لمعالجات مقترحة في الحد من أسباب التهريب الجمركي وصولا إلى مكافحة نهائية لأضراره ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع.

1-6 متغيرات الدراسة والنموذج المعرفي:

من خلال إشكالية الدراسة وأسئلتها وأهدافها فإن متغيراتها تتمثل في الآتي:

- المتغير المستقل: الإستراتيجية الوطنية للحد من التهريب الجمركي ومخاطره.
- المتغير التابع:
  - التهريب الجمركي بأبعاده (الأساليب والطرق والأسباب لظهور التهريب).
  - مخاطر التهريب على الاقتصاد والمجتمع.

ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج المعرفي الآتي:

شكل رقم (1): النموذج المعرفي للدراسة

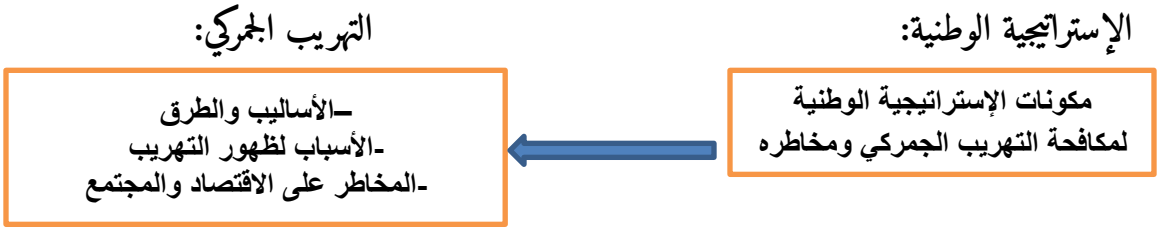

1-7 حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة دور الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي ومخاطره في اليمن من خلال تحليل وتقييم الجهود الحالية المبذولة للحد من نشاط التهريب، ودراسة مدى وعي وإدراك موظفي القطاع بضرورة تبني إستراتيجية وطنية للمكافحة.

ب- الحدود الزمانية: حيث تقيم الدراسة التقارير والجهود المبذولة في أعمال المكافحة خلال المدة 2010-2021م.

ج- الحدود البشرية: يقتصر البحث على العاملين في قطاع الضابطة الجمركية (مكافحة التهريب) في ديوان عام مصلحة الجمارك اليمنية في أمانة العاصمة صنعاء.

د- الحدود المكانية: قطاع الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك اليمنية أمانة العاصمة صنعاء.

1-2 أساليب التهريب وطرقه:

تعددت أساليب نشاط التهريب الجمركي وطرقه طبقاً لتأديته، فمن حيث طبيعته فهناك التهريب المباشر وغير المباشر والمنظم وغير المنظم. ومن حيث القائمون عليه هناك التهريب الفردي والجماعي، ومن حيث الوسيلة هناك التهريب الجوي والبحري والبري، ومن حيث نوع السلعة هناك تهريب بضائع استهلاكية وتهريب المعدات والسيارات وتهريب الثروة الحيوانية وغيرها، ومن حيث الهدف تهريب بدافع عدم دفع الرسوم المستحقة وآخر بهدف مخالفة شروط المنع أو القيد لبعض السلع التي يتطلب الأمر فحصها أو التصريح بإدخالها قبل البدء بالإجراءات الجمركية مثل الأدوية والمبيدات أو البضائع ذات العلامات والوكالات

التجارية المسجلة رسميا لدى وزارة التجارة والصناعة. غير أن التركيز في هذه الدراسة يختص بالأساليب الأكثر استخداما حسب التقارير الجمركية التي لها آثار ومخاطر على خزينة الدولة وصحة المجتمع، وهذه الأساليب هي الأكثر شيوعا واستخداماً للتهريب الجمركي، ونذكرها في الآتي:

أولاً- أساليب التهريب الجمركي المباشر:

ينشط هذا الأسلوب من التهريب في ظل غياب الرقابة الحدودية وعدم وجود أي سلطات فيها، مما يشجع اعتمادها منافذ تهريب لجميع السلع والبضائع إلى داخل البلاد أو إخراجها دون المرور عبر المنافذ الجمركية الرسمية. ويستخدم أسلوب التهريب المباشر في إدخال جميع السلع والبضائع والمعدات والأجهزة المهربة مباشرة من خلال نقاط تهريب في السواحل الحدودية البحرية والبرية والجوية. وتمثل السواحل البحرية أكبر منافذ التهريب وأنشطها لقربها من ميناء جبل علي والمنطقة الحرة بالإمارات وموانئ جيبوتي والصومال، ولعدم وجود رقابة حدودية على السواحل مقارنة بالمنافذ البرية والجوية. وتمتد السواحل من ميدي (محافظة حجة)، مروراً بسواحل الخوخة (محافظة الحديدة)، ورأس العارة والمخا (محافظة تعز) بمحاذات سواحل القرن الأفريقي (جيبوتي والصومال)، وحتى رأس عمران (محافظة عدن)، وصولاً إلى رأس ضربة علي (محافظة المهرة) باتجاه الحدود العمانية.

أما التهريب عبر المنافذ الجوية فيقتصر على السلع التي يمكن وصفها بما خف وزنه وارتفع ثمنه مثل الساعات ذات العلامات المشهورة والعطورات الأصلية وموادها الخام. في حين يكون التركيز على المنافذ البرية المحاذية للحدود العمانية والسعودية في تهريب المعدات والسيارات والأجهزة الثقيلة ومختلف السلع والبضائع.

ثانياً- أساليب التهريب غير المباشر:

يقوم هذا النوع من التهريب الجمركي على عدة صور تشترك في اعتمادها على المنافذ والدوائر الجمركية كوسيلة لإدخال جميع السلع والبضائع المهربة، سواء بهدف التهرب من الرسوم الجمركية والضريبية، أو التخلص من قيود المنع أو القيد لبعض السلع التي يتطلب الأمر الفحص أو التصريح المسبق قبل إجراءات ترسيمها وإدخالها بصفة قانونية. وقد نص قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م والمعدل بالقانون رقم (12) لسنة 2020م في المادة (289) على صور عديدة تعتبر في حكم التهريب، من أهمها الآتي:

أ- الإخفاء:

حيث يجري إخفاء بضائع ضمن البضائع التي تشملها فواتير الشراء وقوائم التعبئة المصرح بها في الميناء أو دائرة الوصول الرسمية. ورغم أن التهريب بهذه الصورة لا يمثل نسبة كبيرة من البضائع المصرح بها جمركياً، فإن خطورته تكمن في أن المهربات تكون غالباً مواد ممنوعة بحكم القانون مثل المخدرات والحشيش، أو بضائع مقيدة بحكم قوانين الجهات ذات الصلة مثل الأدوية والفيتامينات أو المبيدات الزراعية، أو بحكم مخالفة شروط تنظيم الوكالات مثل استيراد سلع تحمل علامات تجارية مميزة لوكالات عالمية محمية قانوناً.

ويمارس التهريب من خلال أسلوب الإخفاء بشكل دقيق ومنظم، حيث تستخدم تجاويف وفراغات الأجهزة مثل الثلاجات والغسالات والأفران للتهريب وحشوها بطرق متطورة يصعب على المفتشين والمعاينين اكتشافها بالطرق التقليدية، وفي حال اكتشافها يصعب عليهم التفريق بينها وبين المنتج الأصلي من حيث الشكل والتغليف وحتى العلامات المميزة للمنتج الأصلي.

ولا يقتصر التهريب من خلال الإخفاء على منافذ جمركية بعينها، بل ينتشر في المنافذ البحرية من خلال حاويات البضائع وفي المنافذ البرية من خلال الفراغات والتجاويف المتعددة في السيارات والشاحنات التي يهرب فيها بضائع ممنوعة مثل المخدرات والحشيش وغيرها من المواد التي يضعها المهربون في هياكل تلك الوسائل المختلفة، حيث يضعونها داخل إطارات وسائل النقل البرية، ولا سيما في المنافذ الحدودية التي تتوفر فيها أجهزة كشف بالأشعة وأساليب حديثة. ولمعالجة هذا النوع من التهريب يتطلب الأمر توفر أجهزة الكشف بالأشعة للبضائع واتباع نظام تفتيش دقيق وتوفير الحوافز التشجيعية والمكافآت التي تناسب الجهود المبذولة، إضافة إلى نظام تحريات وتبادل المعلومات مع أهم الموانئ والمناطق الحرة وموانئ الترانزيت من خلال سلطات الجمارك الإقليمية والدولية.

ب- التزوير في الوثائق الجمركية:

يشمل هذا الأسلوب من التهريب التعديل والتغيير والتزوير في الوثائق الرسمية مثل فاتورة الشراء وقوائم التعبئة وشهادات المنشأ وقيم وكميات وأنواع البضائع المراد التصريح بها لدى الجمارك بهدف استكمال إجراءات الترسيم للبضائع والإفراج عنها. ويستخدم هذا النوع من التهريب الجمركي بهدف التهرب من فئات

الرسوم المرتفعة على بعض البضائع، أو بهدف إدخال بضائع مقيدة أو مقلدة أو مزورة أو مخالفة للمواصفات والمقاييس والجودة المعمول بها لدى سلطات الجمارك.

وتكمن خطورة تزوير تلك الوثائق في أن هذه الوسيلة أصبحت منظمة وتمارس من خلال مكاتب في الداخل والخارج، وغالباً ما تكون قرب الموانئ لوصول البضائع المستوردة. ويمارس هذا النشاط من قبل معظم المستوردين والتجار الذين يحرصون على وجود وثائق مزورة تستخدم للأغراض الجمركية، وأخرى حقيقية يحتفظ بها المستوردون والتجار للتعامل مع الخارج لسداد قيم البضائع المستوردة والتزاماتها. وتأكيداً لتلك النتيجة، فإن معظم البيانات الجمركية في جميع الدوائر والمكاتب الجمركية تبين أن هناك غرامات قانونية بسبب التزوير والتعديل في الوثائق والمستندات الرسمية للبضائع المستوردة.

وتعود الأسباب الرئيسة لممارسة التهريب من خلال التزوير في المستندات الجمركية إلى عدة عوامل، الأول -وهو الأهم- عدم فعالية العقوبات القانونية المنصوص عليها بقانون الجمارك وتعديلاته حيث تكون العقوبات غير رادعة بحق القائمين على هذا النشاط وكذلك عدم ملاحقة المتسببين في التزوير، والثاني يعود إلى ضعف الرقابة والتفتيش في الدوائر الجمركية، والثالث وجود تسهيلات في الدوائر الجمركية تعمل على التنسيق والتعاون في ممارسة تزوير المستندات الجمركية مقابل أموال تدفع للموظفين نتيجة شحة الرواتب والحوافز الرسمية للموظفين في جميع الدوائر والمكاتب الجمركية. وأخيراً، إن عدم تطبيق عقوبة ممارسة نشاط التزوير في الوثائق الجمركية بحسب القانون والاكتفاء بغرامات محدودة بحق الوثائق المزورة دون معرفة الأسباب الرئيسة لهذا النشاط وملاحقة القائمين عليه بكل جدية وحزم زاد من نشاط التزوير في الوثائق الرسمية للبضائع، وجعله نشاطاً منظماً تمارسه معظم المكاتب والدوائر الجمركية.

ت- التلاعب في محتويات البضائع المستوردة:

حيث تستخدم كراتين التعبئة التي تبين العلامات أو الأشكال للبضائع أو المواد التي تشملها وثائق الشراء وقوائم التعبئة للبضائع ووضع بضائع أو مواد أخرى، بهدف تهريبها من خلال تضليل رجال التفتيش والمعاينة في الجمارك. ويستخدم هذا الأسلوب لإخفاء بضائع ومواد تكون إما رسومها عالية أو مقيدة بموافقة وفحص مسبق أو تابعة لوكالات وعلامات تجارية مسجلة رسمياً، ويتطلب الأمر الموافقة من الجهات ذات

الصلة كما في حالات العلاجات أو المبيدات الحشرية، أو محاولة إدخال بضائع ومواد مقلدة أو مزورة أو مخالفة لمواصفات تلك البضائع والمواد المسجلة لوكالات وعلامات تجارية رسمية محتكرة.

ث- صور أخرى:

يشمل هذا النوع من التهريب صوراً في حكم التهريب مثل إدخال بضائع ومواد إلى البلاد بهدف التخلص من شروط القيد أو المنع. ويعود السبب الرئيس لهذا النوع إلى جانب ضعف الوسائل الحديثة للكشف الآلي عن البضائع الواردة، أو غياب الرقابة الفعالة لتفتيش ومعاينة تلك البضائع في المنافذ الجمركية بسبب عدم فاعلية إجراءات تنظيم المواد المقيدة وطول إجراءات تنفيذها. فعلى سبيل المثال، استيراد العلاجات يتطلب فحص عينة من العلاجات في المقر الرئيس للهيئة العليا للأدوية التي تكون في مناطق بعيدة من ميناء الاستيراد نتيجة عدم توفر المختبرات والوسائل المطلوبة للفحص، وهذا يعني أن إجراءاتها تأخذ مدداً زمنية وتكاليف كبيرة مما يقود مستورديها إلى اتخاذ إجراء غير شرعي نحو إدخال تلك العلاجات من خلال التهريب المباشر أو من خلال محاولة إخفائها ضمن بضائع أخرى مستوردة عبر المنافذ الجمركية الرسمية.

وهناك صورة أخرى لهذا النوع من التهريب تحدث نتيجة إجراءات القيد التي تنطبق على إجراءات استيراد المبيدات الحشرية، حيث تقوم وزارة الزراعة كجهة مختصة في تنظيم استيراد المبيدات بتوزيع كميات الاستيراد على تجار المبيدات وتحديد منافذ محددة لاستيرادها، مما يجعل بعض التجار يستوردون الكميات المصرح بها رسمياً ويدخلون كميات أخرى عن طريق التهريب المباشر أو عن طريق إخفائها بين سلع أخرى مصرح بها عبر المنافذ الجمركية الرسمية.

وصورة ثالثة لهذ النوع تحدث نتيجة الإجراءات المطولة وعدم توفر الإمكانات والوسائل في منفذ الوصول، وتتمثل في تهريب الثروة الحيوانية التي مصدرها إثيوبيا والصومال؛ حيث حددت وزارة الزراعة ميناء المخا المنفذ الرئيس لدخول الثروة الحيوانية إلى المحجر الزراعي قرب منطقة الميناء بالمخا وإخضاعها للفحص ومدة الانتظار المحددة؛ لإظهار نتائج الفحوصات البيطرية التي قد تمتد إلى مدة ما بين (21-32 يوماً) للتأكد من خلوها من أي أمراض كشرط لاستكمال إجراءات ترسيمها وإدخالها للاستهلاك المحلي. والحقيقة أن الواقع الفعلي لاستيراد الثروة الحيوانية يجري عن طريق التهريب المباشر، بسبب عدم تهيئة المحجر المحدد، وعدم توفير الإمكانات اللازمة لتشغيله وتوفير الأطباء البيطريين لتشغيله؛ الأمر الذي شجع تجار الثروة الحيوانية على

تهريبها من خلال المنافذ الساحلية الحدودية الممتدة من الخوخة إلى المخا بهدف التخلص من إجراءات الحجر وإجراءاتها المطولة، فضلاً عن التهرب عن دفع الرسوم المستحقة للدولة.

وهذه الصور للتهريب المباشر وغير المباشر يمكن معالجتها من خلال تبسيط إجراءات القيود لتلك الجهات، على سبيل المثال إعادة نظر وزارة الزراعة في تحديد الكميات وتقديرها بحسب الاحتياج الفعلي لها، وإتاحة أكثر من منفذ لاستيراد تلك السلع التي تهرب سواء المبيدات أو العلاجات أو أي سلع مقيدة أخرى. كما أنه يتوجب على الهيئة العليا للأدوية ووزارة الزراعة توفير المختصين لتلك الجهات مع الوسائل اللازمة لإجراءات الفحص والموافقة على استيراد السلع المقيدة وتبسيط إجراءاتها ومدة الحصول على تراخيصها، كإجراءات وقائية للحد من تهريب تلك السلع.

أما فيما يتعلق بتهريب السلع والأجهزة ذات الوكالات والعلامات التجارية الرسمية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة، فإن المعالجة تقتضي ربط الوزارة معلوماتياً بالمنافذ الجمركية الرئيسة لاكتشاف ما إذا كانت السلعة مسجلة رسمياً ومن وكيلها. وتلك الأنواع للتهريب المباشر المشار إليها والصور الأخرى التي تندرج في حكم التهريب حسب قانون الجمارك اليمنية تحتاج إلى معالجات متطورة تنطلق من إستراتيجية وطنية لمكافحة التهريب الجمركي وآثاره ومخاطره على الاقتصاد الوطني وصحة المجتمع بسياسات وآليات وإجراءات عملية؛ انطلاقاً من تشخيص علمي ومنهجي لأسباب التهريب الجمركي وأساليبه وطرقه ومخاطره على خزينة الدولة وصحة المجتمع اليمني.

3-2 الأسباب الرئيسة للتهريب الجمركي:

تعددت الأسباب الرئيسة لنشاط التهريب الجمركي باختلاف إمكانات الدول وقدراتها على محاربته، لكنّ هناك أسباباً مشتركة لظاهرة التهريب تختلف في ترتيبها وأولوياتها تبعاً لظروف كل بلد وموقعه. وفي هذه الدراسة، نركز على الأسباب الرئيسة لنشاط التهريب الجمركي في اليمن طبقاً لتأثيرها وأولوياتها في زيادة نشاط التهريب الجمركي.

أ- الأسباب الاقتصادية:

تمثل الأسباب الاقتصادية الدافع الرئيس الأول لممارسة نشاط التهريب الجمركي؛ لأنه يدر عوائد كبيرة على النشاط؛ إذ يجري بهدف عدم دفع الرسوم الجمركية والضريبية المستحقة، أو بهدف التخلص من شروط وقيود المنع أو القيد على البضائع والمواد التي تدخل إلى البلاد بطرق التهريب وأساليبه المختلفة.

ويمثل العامل الاقتصادي خطراً رئيساً على الاقتصاد الوطني؛ لأن آثاره السلبية كبيرة، فهي تحدث من خلال تسرب إيرادات وموارد كبيرة على خزينة الدولة التي يمكن في حال تحصيلها تمويل مجالات ومشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الآثار السلبية الكبيرة للتهريب الجمركي على نشاط التجارة المشروعة وخلق أسواق تجارية موازية تعتمد أسعاراً غير رسمية، وتهدف إلى إيجاد اقتصاد موازٍ للاقتصاد الوطني الرسمي يؤثر تأثيراً سلبياً في آليات أسعار الصرف الرسمية والتجارة المشروعة والاقتصاد الوطني؛ حيث تشير بعض الإحصائيات لتقارير الجمارك السنوية إلى أن تأثير نشاط التهريب الجمركي قد يتراوح ما بين (20%-30%) من فاتورة التجارة والشراء على المستوى الوطني.

كما أن تأثير العامل الاقتصادي لنشاط التهريب لا يتوقف على فقدان خزينة الدولة مبالغ كبيرة نتيجة عدم تحصيلها من السلع المهربة، بل تمتد آثاره السلبية إلى التجارة المشروعة وحركة الاستيراد والتصدير الرسمية، فإدخال بضائع وسلع مهربة إلى الأسواق المحلية بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها من البضائع والسلع المستوردة رسمياً يؤدي إلى خلق منافسة غير شريفة ولا أخلاقية لصالح البضائع المهربة، فضلاً عن مخالفة القوانين والأنظمة وحقوق الوكالات والعلامات التجارية الوطنية الرسمية نتيجة التهريب الجمركي.

ونتيجة للمزايا والعوائد الكبيرة التي يحصل عليها القائمون على نشاط التهريب الجمركي، فهناك مخاطر أخرى علاوة على ما سبق ذكره، فهناك ضياع موارد كبيرة أخرى على خزينة الدولة تتمثل في مبالغ المستحقات الضريبية على المبيعات وضرائب الدخل؛ لأن نشاط التهريب يمارس من قبل جماعات ومؤسسات غير مسجلة، وهذه الجماعات لا تمارس نشاطها علنياً. في حين أن تلك الإيرادات يتم تحصيلها من شركات الأعمال والتجار والمستوردين دورياً. لذلك، فإنها تمثل تكاليف إضافية على التجار والمستوردين الرسميين وتزيد من تكاليف التجارة المشروعة وحركة الاستيراد والتصدير لصالح تكاليف عدم الالتزام التجاري (نشاط التهريب الجمركي)، وهذه النتيجة تتعارض مع الهدف الجمركي الدولي لمنظمة الجمارك العالمية المتمثل في التزام

تقديم كل الدول من خلال سلطات الجمارك فيها جميع التدابير والتسهيلات، وصولاً إلى أن يكون تكاليف الالتزام التجاري أقل من تكاليف عدم الالتزام التجاري. وفي ظل ظروف عدم تحقيق هذا الهدف الجمركي الدولي، إضافة إلى العوامل الأخرى المشار إليها أعلاه، فإن هذه الظروف والحيثيات قد تشجع نحو الاتجاه إلى نشاط التهريب الجمركي والاستفادة من تلك الثغرات والظروف على حساب التجارة المشروعة.

ب- العوامل السياسية:

تعكس الإرادة السياسية جديتها في اتخاذ الإجراءات الرادعة تجاه نشاط التهريب والتهريب الجمركي بصورة خاصة، باعتبار ذلك يمس الأمن القومي للبلد، وأن الانتقاص من أي جهود في مكافحة التهريب يمثل تقصيراً بحق أفراد المجتمع. فتوفر الإرادة الداعمة سيوفر السياسات والإمكانات المادية والبشرية لمحاربة أشكال التهريب وأساليبه ومخاطره. ورغم جهود الدولة في اليمن، فإن تلك الإرادة لم تتوج بتبني إستراتيجية وطنية لمكافحة التهريب الجمركي تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات بشكل محدد على جميع الجهات والأجهزة ذات الصلة بأعمال مكافحة التهريب ومخاطره وآثاره وتوفير الموازنات اللازمة لمكافحته، واعتبار الجهود المبذولة مهام وطنية لا تقل عن الدفاع عن سيادته واستقلاله. وعوضاً عن ذلك، اقتصر دور الحكومة بتشكيل اللجنة العليا لمكافحة التهريب واللجان الفرعية لها في بعض المحافظات التي ينشط فيها التهريب الجمركي، دون توفير الموازنات والحوافز التشجيعية والوسائل المطلوبة لأعمال المكافحة.

ومهما كان لتشكيل لجان المكافحة من أهمية كبيرة إلا أن ممارسة أعمالها كانت تجري بعيداً عن وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة التهريب تحدد فيها المهام والواجبات المطلوبة طبقاً لمهام وسياسات وإجراءات عمل واضحة، وبإشراف قطاع المكافحة بمصلحة الجمارك ومشاركة الجهات العسكرية والأمنية ذات الصلة بقرارات تشكيل لجان المكافحة. وقد مارست اللجنة العليا للمكافحة وفروعها جهوداً محدودة، واعتمدت على جهود أشخاص في مناصب رسمية في الدولة تنتهي تلك الجهود بدون تحقيق أي أهداف فعلية لنشاط مكافحة التهريب الجمركي، لا سيما في ظل الشعور بأن للجهات الممثلة باللجان العليا والفرعية للمكافحة سلطة أعلى من قطاع المكافحة المخول قانونياً بأعمال مكافحة التهريب؛ لذلك كانت قرارات اللجان تصدر دون تحديد مسؤولية الجهات المنفذة وعوامل تنفيذها مما قلص إمكانية تحقيق تلك الأهداف.

وخلال السنوات القليلة الماضية، كان للظروف التي شهدها اليمن من حرب وحصار اقتصادي مطبق أثر في إضعاف الدور السياسي في أعمال المكافحة، وشجع على زيادة وتيرة نشاط التهريب المباشر وغير المباشر وغياب أي دور رقابي رسمي على الحدود المفتوحة لا سيما السواحل البحرية؛ حيث أصبحت تلك السواحل مناطق تهريب جمركي نشط لتهريب جميع السلع والبضائع التي تدخل اليمن وتمثل خطراً على الاقتصاد وصحة المجتمع.

ج- العوامل الرقابية على المنافذ والحدود:

أثر غياب الرؤية الإستراتيجية لأدوار الأجهزة الرقابية السيادية التي تمارس من قبل البرلمان والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على أجهزة الوزارات والمؤسسات والأجهزة المدنية والعسكرية، في المهام المتعلقة بأعمال مكافحة التهريب بصفة عامة، من خلال غياب السياسات والإجراءات التي تحدد أدوار وجهود الجهات المناط بها أعمال مكافحة التهريب والتهريب الجمركي بصورة أساسية، مما جعل مهام وجهود مكافحة التهريب مهام موسمية ونادرة مرتبطة بترتيبات وجهود قائمة على العوامل الشخصية، ومصدر نفوذها أكثر من اعتمادها على رؤى وإستراتيجيات وطنية؛ لأن قضية التهريب مسؤولية وطنية يعاقب عليها الدستور والقوانين والقرارات النافذة.

فعلى مستوى الرقابة الحدودية، تكاد أدوار ومهام القوات العسكرية (وزارة الدفاع)، والأمن (وزارة الداخلية) تكون غائبة؛ وإن وجدت فإنها في حدها الأدنى وإمكانية تنفيذها غير متوفرة ولا تغطي تلك الأعمال مناطق ومنافذ حدودية معينة. لذلك، فإن ضعف جهود المكافحة -إن لم نقل غيابها- يعود إلى غياب الإستراتيجية الوطنية للمكافحة التي تحدد فيها الأدوار والمهام والجهات المنفذة ووسائل تحقيقها على الحدود البحرية اليمنية المقدرة بحوالي 2400 كم، والممتدة من ميناء ميدي (محافظة حجة)، مروراً بمناطق رأس عيس والخوخة (محافظة الحديدة)، والمخا وباب المندب (محافظة تعز)، وخليج عدن ورأس عمران والبريقة (محافظة عدن)، وحتى آخر نقطة للسواحل البحرية في رأس ضربة علي (محافظة المهرة)، وكذلك على الحدود البرية الممتدة من صرفيت بمحاذاة محافظة المهرة، مروراً بمناطق شحن (محافظة المهرة)، والوديعة (محافظة حضرموت)، ومناطق الضيعة والبقع وعلب (محافظة صعدة)، بمحاذاة الحدود السعودية وحتى الطوال (حرض بمحافظة حجة).

وأسهم اتساع الحدود الجغرافية الساحلية والبرية في زيادة نشاط التهريب وآثاره ومخاطره، حتى في ظل تواجد الجهات العسكرية والأمنية، لا سيما في المناطق الساحلية الممتدة من محافظة تعز إلى محافظة عدن والحدود البرية في مناطق محافظة المهرة وحضرموت وحجة، إضافة إلى أن للمغريات المالية الكبيرة التي تدفع للقوات العسكرية والأمنية الموجودة في تلك المناطق أثراً كبيراً في زيادة نشاط التهريب بجميع صوره وأشكاله لتقديم التسهيلات المباشرة وغير المباشرة في إدخال البضائع المهربة.

أما فيما يتعلق بجهود قطاع مكافحة التهريب بمصلحة الجمارك، فإن عوامل نجاح جهود أعمال المكافحة التي تشمل الإمكانيات المالية والعناصر البشرية متوفرة، إلا أن أعمال المكافحة ظلت محدودة وغير فاعلة نتيجة غياب أي إستراتيجية وطنية للمكافحة. وكانت كل الجهود التي تبذل غير فاعلة نتيجة عدم توفر الوسائل الحديثة وعدم تعاون الجهات العسكرية والأمنية بشكل يدعم أعمال المكافحة، بسبب أن الحوافز والمكافآت التشجيعية المرصودة بموازنة قطاع المكافحة تقل بكثير عن العوائد والمغريات التي يوفرها القائمون على نشاط التهريب.

وأخيراً، فإن لإجراءات المنع أو الموافقة المسبقة لاستيراد سلع مثل الأدوية والمبيدات والثروة الحيوانية التي تطلبها الجهات ذات الصلة بالعمل الجمركي دوراً سلبياً في عملية إدخالها، إذ تحول نشاط استيراد السلع المقيدة والممنوعة من المنافذ الرسمية إلى نشاط التهريب من خلال المنافذ غير الرسمية، مما زاد من نشاط التهريب الجمركي.

ح- العوامل القانونية:

تشمل العوامل القانونية كافة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات القانونية التي تشكل آلية عمل لممارسة مهام استيراد وتصدير جميع البضائع والسلع بشكل منظم، إضافة إلى الإجراءات العقابية في حال عدم الامتثال لأحكامها وتعليماتها والذي يشمل مهام المحاكم والنيابات والبت في المخالفات والعقوبات.

فمن حيث قانون الجمارك، حددت المادة (286) من قانون الجمارك رقم (14) وتعديلاته المقصود بالتهريب الجمركي، في حين حددت المادة (289) صوراً تدخل في حكم التهريب الجمركي وهي ما ذكرناها سابقاً، إلا أن تلك العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك اليمنية وتعديلاته لم تمثل عقوبات رادعة في الحد من نشاط المكافحة، إضافة إلى عدم تضمين القانون العقوبات بحق القائمين على نشاط التهريب الجمركي والمروجين له،

وكذلك وجود ثغرات قانونية في العقوبات بحق وسائل النقل للمهربات؛ حيث يتيح القانون لمالك الوسيلة أن يتظلم بعدم علمه عن محتويات البضائع التي نقلها والإفراج عنها.

وتلك الثغرات القانونية مثلت عاملاً ووسيلة لممارسة نشاط التهريب الجمركي، ليس فقط التهريب المباشر وإنما التهريب غير المباشر؛ حيث مثلت الغرامات المنصوص عليها بقانون الجمارك تجاه مخالفة تزوير المستندات والوثائق الجمركية التي تكتشف في الدوائر الجمركية أسلوباً متكرراً عند استكمال معظم البيانات والمعاملات الجمركية، نتيجة لعدم كفاية مبالغ غراماتها كعقوبة رادعة للمخالفات في تزوير المستندات الجمركية.

أما فيما يتعلق بدور المحاكم والنيابات، فتشير تقارير الجمارك الدورية والخاصة إلى تأخير البت في القضايا التي تحال إلى المحاكم والنيابات للبت فيها، والسبب في ذلك هو عدم وجود محاكم ونيابات متخصصة بقضايا المخالفات الجمركية، إضافة إلى عدم وجود تمثيل لتلك المحاكم والنيابات المختصة في الدوائر والمكاتب الجمركية أسوة بما هو معمول به في الجمارك الأردنية أو السودانية على سبيل المثال. وبذلك، يمثل ما سبق أوجه قصور استفاد منها القائمون على نشاط التهريب في زيادة وتيرته.

خ- العوامل الإجرائية:

تتعلق العوامل الإجرائية بكل الإجراءات التي تطبقها الدوائر الجمركية بوصفها الجهة المسؤولة عن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالسلع المقيدة، وتكون ممثلة بمندوبين لدى تلك الدوائر الجمركية التي تطبق اشتراطات تلك الجهات بحق استيراد السلع المقيدة بفحص أو بموافقة مسبقة. وتشمل الجهات ذات الصلة بالعمل الجمركي الهيئة العليا للأدوية (وزارة الصحة) والهيئة العليا للمواصفات وضبط الجودة (وزارة الصناعة والتجارة) والإدارة العامة لوقاية النبات والحجر البيطري (وزارة الزراعة) والجهات الأمنية (وزارة الداخلية وجهاز الأمن القومي) وبقية الجهات الأخرى.

وكون العمل الجمركي يقوم على مرجعيات قانونية وتنظيمية وطنية وعالمية، فإن أي اشتراطات وإجراءات للجهات ذات الصلة بالعمل الجمركي تحد من تبسيط الإجراءات الجمركية ومن تقليل زمن التخليص الجمركي كإطار عمل جمركي عالمي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتطلب إجراءات استيراد الأدوية أموراً عديدة، الأمر الأول فحص عينات من الكميات المستوردة في المراكز الرئيسة للهيئة العليا للأدوية، وهذا يتطلب إرسال العينات للفحص والموافقة من خلال مندوب الهيئة الذي ينحصر دوره في التنسيق لإرسال العينات

واستلام تقارير نتائج الفحص أو الموافقة. وفي ظل ظروف إجراءات كهذه فإن الحلول البديلة قد تقود إلى استيراد الأدوية من خلال التهريب ومن ثم مواجهة تسرب الإيرادات الجمركية، إضافة إلى مخاطر استخدام الأدوية المهربة على صحة المجتمع. ويمكن معالجة هذا الأمر من خلال تبني معامل فحص الأدوية على الأقل في الدوائر الجمركية الرئيسة لاستيرادها وتوفير الإمكانات والوسائل اللازمة لإجراء الفحوصات واستكمال إجراءات استيرادها بأقل وقت ممكن، مع توفير القائمة العلاجية وتحديثها دورياً.

والأمر الثاني لتطبيق إجراءات استيراد الأدوية، يتمثل في قرار الهيئة العليا للأدوية الذي أصدرته في عام 2020م بالسماح باستيراد علاجات لأمراض الأطفال المستعصية بدون فحص مسبق، اجتهاداً منها في توفير تلك العلاجات التي انعدمت نتيجة العدوان والحصار الاقتصادي المطبق على اليمن، مما نتج عن ذلك دخول تلك العلاجات من خلال التهريب وتسببت في وفاة عشرات الأطفال (حادثة مستشفى الكويت).

والأمر الثالث لتطبيق إجراءات استيراد البضائع المقيدة يتعلق بإجراءات استيراد المبيدات الحشرية والثروة الحيوانية، حيث تعمل وزارة الزراعة على تنظيم استيراد المبيدات من خلال توزيع الكميات المصرح بها للتجار والوكالات والبيوت التجارية للنشاط نفسه وتحديد منافذ دخولها الجمركية، إلا أن الواقع الفعلي لاستيراد المبيدات المبني على إجراءات وزارة الزراعة يؤدي إلى قيام التجار والوكالات باستيراد كميات المبيدات المصرح بها من خلال المنافذ الجمركية رسمياً واللجوء إلى إدخال بقية الكميات التي تحتاج إليها من خلال نشاط التهريب، مما يفقد أيضاً الخزينة رسوم الكميات التي تدخل من خلال التهريب.

أما فيما يتعلق باستيراد الثروة الحيوانية الحية، فإن إجراءات وزارة الزراعة حددت استيرادها من خلال المحجر الحيواني بالقرب من ميناء المخا كمنطقة قريبة من دول استيرادها، لفحصها والانتظار لمدة الحجر التي تمتد من (21-23) يوماً قبل استكمال إجراءات إدخالها إلى البلاد. لكن المحجر المحدد غير مهيئ بالأجهزة والوسائل والعناصر اللازمة لإجراء الفحوصات المطلوبة، مما نتج عن هذه الإجراءات تهريب الثروة الحيوانية الحية المستوردة بصورة رئيسية من أثيوبيا والصومال عبر المناطق الساحلية بمنطقة المخا وإدخالها إلى الأسواق اليمنية كافة. ولمعالجة هذا الأمر هناك ضرورة لإيجاد أكثر من محجر زراعي وتوفير وسائل تشغيله إذا ما أردنا معالجة تهريب الثروة الحيوانية الحية، وتحصيل رسومها المستحقة رسمياً إلى خزينة الدولة. كذلك، بالنسبة إلى

استيراد بقية السلع المقيدة الأخرى، حيث يتطلب الأمر المعالجات المشار إليها في حالات استيراد الأدوية والمبيدات الحشرية من قبل الجهات المنظمة لاستيرادها.

د- عوامل اجتماعية وجغرافية وإعلامية:

تتعلق هذه العوامل بالتشكيل القبلي لأصحاب المناطق الساحلية البحرية والبرية، حيث توجد الأسر الممتدة بحكم العلاقات الأسرية والنسب بين ساكني المناطق الحدودية، مثل وجود علاقات أسرية في مناطق المخا وجيبوتي، أو بين سكان حوف بالمهرة مع سكان الحدود العمانية، ووجود أشخاص يحملون الجنسيتين اليمنية والعمانية بمحاذاة منفذ صرفيت اليمني والعماني وكذلك في منطقة المزيونة العمانية بمحاذاة منطقة شحن. وهذه الصلات والعلاقات بين الأسر ذات القرب الجغرافي شجع على تقديم التسهيلات لنشاط التهريب فيها حتى أصبح متوارثاً عبر أجيال متعاقبة وأصبح لها دوراً في تهريب البضائع وتخزينها قبل إعادة توزيعها على الأسواق والمراكز التجارية في مختلف محافظات اليمن.

وتلك الظروف الجغرافية والقبلية التي أسهمت في نشاط التهريب تزامنت مع غياب أي دور إعلامي توعوي رسمي أو مجتمعي فاعل تجاه خلق سلوك وقيم اجتماعية ووعي بين أفراد المجتمع بجرم نشاط التهريب والآثار والمخاطر على الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى وجود سلوك سلبي أو محايد وأحياناً سلوك لايبالي بمخاطر التهريب وآثاره على خزينة الدولة وصحة المجتمع. وتلك الحيثيات والعوامل المشار إليها من خلال العوامل والدوافع الرئيسية في هذا الجزء ترافقت مع عدم وجود رؤى إستراتيجية أو جهود رسمية رقابية على الحدود البحرية والبرية اليمنية لمكافحة نشاط التهريب، أو حتى الحد من مخاطره وآثاره على المستوى الرسمي، فضلاً عن خلق سلوك إيجابي ضد نشاط التهريب بين أفراد المجتمع.

4-2 مخاطر التهريب الجمركي وأضراره على الاقتصاد والمجتمع:

يمثل التهريب الجمركي تحدياً مستمراً لجميع الأنظمة الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ لأن نشاط التهريب يعد عملاً مخالفاً لكل القوانين والتشريعات الدولية، إذ يمثل خرقاً لأنظمة الدولة السيادية والأمنية والاقتصادية والمالية بصورة تمثل تهديداً للأمن الاجتماعي والاقتصادي والصحي. ولا تقتصر مخاطر التهريب الجمركي على التعدي على حق الدولة السيادي في تسرب الرسوم الجمركية والضريبية رغم أهميتها

للبلد، بل أصبحت تمثل تهديداً للقيم والاجتماعية بسبب ظهور منتجات مخالفة ومقلدة تؤدي إلى أمراض مستعصية، إضافة إلى انتشار المخدرات والحشيش والمنشطات، وكلها محرمة شرعاً وتتنافى مع قيم المجتمع. وتلك المخاطر الناتجة عن التهريب الجمركي تزايدت باستمرار حتى شكلت تهديداً يمس كيان الدولة وتنال من صحة المجتمع الأساسية بسبب استهلاك سلع مقلدة ومنتهية الصلاحية ومخالفة للمواصفات، أو تناول مواد محرمة تتعارض مع معتقدات المجتمع وقيمه.

ولأن هدف الدراسة الحالية هو التركيز على دراسة الوضع الراهن للتهريب الجمركي وأساليبه ومخاطره للانطلاق نحو إستراتيجية وطنية مقترحة للمكافحة، فسنتناول مخاطر التهريب على مستوى الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة؛ لغياب الدراسات العلمية في مخاطر التهريب في اليمن بحسب علم الباحثين، على أن تُحلل وتقاس ومخاطر التهريب وآثاره بصورة تفصيلية في دراسات مستقبلية، تلي تطبيق الإستراتيجية الوطنية المقترحة لأعمال المكافحة.

وتشير معظم الدراسات التي تناولت مخاطر التهريب الجمركي وآثاره إلى أن هذا النشاط غير الأخلاقي يلحق أضراراً كبيرة على الاقتصاد والمجتمع. فعلى سبيل المثال، تؤكد دراسة سيف (2018) التي أجريت لدراسة مخاطر التهريب الجمركي والضريبي في فلسطين، أن أضرار تهريب البضائع قدرت بنسبة عالية؛ حيث بلغ العجز (30%) على الخزينة والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

وفي دراسة كرباش (2016) التي تناولت دور الجمارك في مكافحة الجريمة الجمركية في الجزائر، توصلت إلى عدة نتائج، من أهمها أن التهريب الجمركي يعد جريمة اقتصادية ومالية خطيرة، وأن أضرارها توثر سلبياً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنها تمثل خطراً على أمن الدولة واستقرارها.

وتوصلت دراسة إسماعيل (2016) التي أجريت لتقييم أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية والإيرادات بوجه عام، إلى أن هناك تدنياً في مستوى الإيرادات العامة للدولة بسبب ممارسة نشاط التهريب الجمركي، وأوصت بأهمية التعاون وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة للحد من آثار التهريب الجمركي ومخاطره.

وتوصلت دراسة سعد (2016) التي أجريت لدراسة أثر التهريب الجمركي في الاقتصاد السوداني، إلى أن هناك علاقة مباشرة بين عدم توفر العملات الحرة بالسعر الرسمي وأن تغيرات أسعار الصرف تعود نتيجتها إلى التهريب الجمركي، إضافة إلى مخاطر تسرب الإيرادات وفقدان الموارد على الاقتصاد السوداني.

وفي دراسة للتهريب الجمركي في سوريا، أكدت دراسة فضيلة (2013) أن هناك ضعفاً في العمل الحكومي على الحدود نتيجة انتشار التهريب الجمركي، مما أثر على الاقتصاد السوري، وأوصت الدراسة بأن مكافحة التهريب تعد مسألة وطنية بامتياز، وأي تسريب للرسوم الجمركي يعد انتقاصاً من حق المواطن على الدولة.

أما مخاطر التهريب الجمركي في اليمن، فلا توجد دراسات علمية متخصصة في مخاطر التهريب على الاقتصاد والمجتمع بحسب علم الباحثين، إلا أن هناك تقارير لقطاع المكافحة الدورية والخاصة تؤكد خطورة نشاط التهريب على تسرب الإيرادات والمجتمع؛ حيث توصل تقرير الجهاز المركزي للإحصاء (2015) والذي يعتبر آخر تقرير منشور ومتاح إلى أن هناك مؤشرات اقتصادية تشير إلى أن نشاط التهريب قد يصل إلى 30% من فاتورة استيراد البضائع من الخارج للعام نفسه.

وتشير دراسات وتقارير اللجنة العليا للتهريب والتقارير الأمنية إلى مخاطر التهريب الجمركي من خلال تناول التحديات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اليمن. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة (بادي، رئاسة الوزراء) عن مكافحة الفساد إلى تحديات كثيرة منها التهريب الجمركي.

أما فيما يتعلق بالتقارير الدولية، فهناك تقارير البنك الدولي لآفاق التنمية الاقتصادية في اليمن 2022م وتقارير (الإسكوا) 2020م وتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2020م، وكلها تشير إلى انكماش الاقتصاد اليمني وعجز الموازنات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن، وظهور عدة صعوبات وتحديات تشير بعضها بصورة غير مباشرة إلى أن تسرب الإيرادات وتقلبات أسعار الصرف والأضرار التي تلحق بالمجتمع وخزينة الدولة مصدرها نشاط التهريب الجمركي. فعلى سبيل المثال، أورد تقرير الاقتصاد والفقر في اليمن أن انقسام المؤسسات الاقتصادية في اليمن أدى إلى قرارات غير منسقة مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أسهم في إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية وانعدام الأمن، مما أدى إلى تأخير إعادة تأهيل الموانئ لتصدير النفط الذي يمثل المصدر الرئيس للعملة الصعبة، كما عمل على خفض الإيرادات الحكومية وإيرادات العملة الصعبة للواردات وأدى إلى عجز الموازنة خلال عام 2021م.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن نشاط التهريب الجمركي في اليمن في ظل الحرب والحصار وتعدد سلطات الجمارك واختلاف أسعار الصرف المستخدم للأغراض الجمركية بين صنعاء وعدن، قد وجد مناخاً ملائماً

لممارسة التهريب الجمركي بكل أساليبه وطرقه، ليس فقط في المناطق الحدودية الساحلية والبرية للتهريب المباشر، وإنما انعكست تلك الظروف في تقديم تسهيلات لتهريب السلع بطرق غير مباشرة، مما يزيد من احتمالية دخول السلع الممنوعة والمقيدة وحتى المسموح بها دون تحصيل رسومها أو تطبيق الإجراءات القانونية بشأنها.

ولعل الظواهر التي نلاحظها على مستوى الأسواق وأماكن تصريف البضائع وعمليات ضبط السلع المهربة وإتلافها، كلها شواهد تدل على انتشار البضائع المقلدة والمنتهية والمخالفة وحتى المقيدة والممنوعة، مما أسهم في تسرب الكثير من موارد وإيرادات الدولة، فضلاً عن انتشار العديد من الأمراض المستعصية التي تلحق بأفراد المجتمع بالعديد من الأمراض والأوبئة نتيجة استهلاك السلع والمواد المهربة المقلدة والمنتهية والمخالفة للمواصفات والاستخدام الأدمي.

وبناءً على ما سبق، هناك ضرورة تبني المعالجات المنهجية والأساليب الحديثة لمكافحة ظاهرة التهريب ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع وفق رؤى ومحددات واضحة ودقيقة، وكل تلك الأمور نتناولها في الدراسة الحالية في إطار الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي وأضراره على الاقتصاد والمجتمع.

1-3 الإجراءات المنهجية للدراسة

1-1-3 منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه المنهج المناسب في تشخيص ظاهرة التهريب الجمركي وتتبع أسبابه وطرقه بهدف جمع البيانات التي تصف ظاهرة التهريب والعوامل التي أدت إلى زيادة وتيرته وتحليلها وتوضيح العلاقات بين متغيراتها والوصول إلى نتائج محددة عن أسباب الظاهرة قيد الدراسة، ومن ثم التوصل إلى نتائج وتوصيات تدعم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب والعوامل المطلوبة لتنفيذها على مستوى الميدان، وصولاً إلى المعالجة المناسبة لإشكالية الدراسة. ويرى المراني (2020) أن المنهج الوصفي التحليلي من أنسب مناهج التحليل؛ حيث يتتبع جذور الظاهرة وعوامل تطورها وصولاً إلى حلول ومعالجات تلائم طبيعة الظاهرة قيد الدراسة.

3-1-2 مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع الموظفين في قطاع الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك اليمنية العاملين فعلياً بحسب كشوفات المرتبات بالقطاع كإطار اعتمد عليه في تحديد مجتمع الدراسة (105)، بناء على معيار شغل وظيفة رئيس قسم إلى وكيل قطاع المكافحة ولهم أدوار في تنفيذ عمليات مكافحة التهريب الجمركي. ووزعت الاستبانة على مجتمع الدراسة واستعيدت (103) استبانة صالحة للتحليل تمثل 98% من المجتمع المستهدف.

3-1-3 أداة الدراسة:

استعمل الباحثان في دراستهما الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من خلال الاعتماد على أسلوب المقياس الخماسي (Likert-Scale)، ويبين الجدول الآتي طريقة احتساب التقديرات اللفظية للمقياس نفسه.

جدول رقم (1): احتساب التقدير اللفظي لفقرات الدراسة

كيفية احتساب التقدير اللفظي			
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	مدى النسبة	المستوى
من 1 وأقل من 1.8	غير موافق بشدة	من 20% وأقل من 36%	مُنخفض جداً
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36% وأقل من 52%	مُنخفض
من 2.6 وأقل من 3.4		من 52% وأقل من 68%	مُتوسط
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من 68% وأقل من 84%	مُرتفع
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من 84% حتى 100%	مُرتفع جداً

المصدر: عبدالفتاح (2006).

3-1-4 صدق الأداة:

للتأكد من صدق الاستبانة استخدم الباحثان طريقتين: (صدق المُحكمين وصدق الاتساق الداخلي)؛ حيث عرضت الاستبانة على مجموعة من المُحكمين تألفت من (4) أساتذة مُتخصصين، وقد أخذ بآراء المُحكمين وأجريت التعديلات المناسبة وأخرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

3-1-5 اختبار ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، استخدم معامل ألفا كرونباخ لتحليل الاستبانة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): نتائج اختبار أداة مجتمع الدراسة:

المحاور	الفقرات	ألفا كرونباخ	المصداقية
تحليل الوضع الراهن لطرق التهريب الجمركي وأسبابه ومخاطره	47	0.89	0.94
الإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة	37	0.86	0.93
إجمالي فقرات الاستبانة	84	0.85	0.92

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ثبات الأداة المستخدمة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة هي (86%) في أبعاد تحليل الوضع الراهن، وفي أبعاد الإستراتيجية الوطنية بلغت (89%)، ومتوسط إجمالي فقرات ثبات الاستبانة بلغ (85%)، في حين بلغت نسبة المصداقية (92%)، وهذه المستويات لجميع الأبعاد تعكس نسبة ثبات مُرتفعة جداً، ونسبة مصداقية مرتفعة جداً.

3-1-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

لتحليل الأبعاد والمكونات وتقييم وضع التهريب الجمركي وتحليل الإستراتيجية الوطنية المقترحة استخدم أسلوب الحزمة الإحصائية (SPSS) المتمثل في الأساليب الوصفية الآتية:

أ- اختبار ألفا كرونباخ؛ للتحقق من مستوى ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة ومستوى مصداقية إجابات مجتمع الدراسة.

ب- تحليل التكرارات والنسب المئوية؛ لاحتساب تكرار ونسبة البيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة.

ت- تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ لتقدير متوسط آراء مجتمع الدراسة ومدى انحراف إجاباتهم عن المتوسط الحسابي لها.

ث- تحليل معامل ارتباط بيرسون (Person's Correlation)؛ لاختبار العلاقة بين مكونات متغيرات الدراسة وأبعادها.

ج- تحليل اختبار T-TEST لعينة واحدة (One Sample T-Test)؛ لمعرفة دلالة الفروق في آراء مجتمع الدراسة.

2-3 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

1-2-3 تحليل (SWOT) للجهود المبذولة في أعمال مكافحة التهريب الجمركي

1-2-2-3 أعمال ومهام قطاع المكافحة بمصلحة الجمارك:

تعد مصلحة الجمارك من أهم المصالح والأجهزة الحكومية للدولة؛ لأنها الجهة المناط بها تحصيل الموارد المالية الجمركية والضريبية المباشرة التي تعتمد عليها الدولة في رفد خزينة الدولة والمشاريع التنموية بوجه عام، إضافة إلى دورها الوقائي والرقابي على حركة البضائع والصادرات والواردات بين اليمن والعالم. لذلك فالجمارك تعد مؤسسة سيادية مركزية تمارس مهامها واختصاصاتها من خلال مكاتبها المركزية وفروعها من المكاتب والدوائر الجمركية الموجودة في المحافظات والموانئ الرئيسة لليمن.

كما تعد الجمارك جهة إيرادية تمارس أعمالها بإشراف مباشر من وزير المالية طبقاً للتشريعات والقوانين اليمنية؛ ولذلك فهي تمثل جهازاً فنياً واستشارياً للوزير؛ حيث تختص بتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والجمركية المتعلقة بتحصيل رسوم البضائع الواردة والصادرة طبقاً للقوانين والقرارات المنظمة لعملها.

وقد أعطى قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م وتعديلاته سلطة الضبط لموظفي الجمارك ورجال الضابطة في التحري والتفتيش للبضائع الواردة والصادرة في جميع الأقاليم والمنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية؛ حيث يمارس رجال المكافحة المهام والمسؤوليات المحددة بالقانون، وهذه المهام تشمل الواجبات الآتية:

أ) الكشف عن البضائع ووسائل النقل طبقاً لقانون الجمارك والقوانين ذات الصلة بالعمل الجمركي (قانون الجمارك المادة 186).

ب) التحري والتفتيش للأشخاص ووسائل النقل المستخدمة على المنافذ الحدودية عند الدخول والخروج طبقا للأسس والأنظمة التي تحددها القوانين للجمارك وكل الجهات ذات الصلة بها.

ج) ضبط وسائل النقل والأشخاص القائمين على إدخال البضائع المهربة إلى البلاد أو إخراجها دون المرور من خلال المنافذ والدوائر الجمركية.

د) الصعود إلى السفن ووسائل النقل الأخرى (برية، جوية، بحرية)، وطلب المعلومات الخاصة بالسلع المنقولة ووثائقها المستخدمة للأغراض الجمركية وأي وثائق يتطلب الأمر استيفاءها قبل إدخال البضائع وكذلك الإشراف على تفريغ وسائل النقل.

وفي سبيل ممارسة قطاع المكافحة لسلطاته المنصوص عليها بقانون الجمارك وتعديلاته، حددت اللائحة التنظيمية رقم (148) المهام والإجراءات المناطة بموظفي المكافحة، سواء في المركز الرئيس أو على مستوى الدوائر والمنافذ والمكاتب الجمركية، وتشمل هذه المهام الآتي:

أ) المشاركة في أعمال التفتيش والمعاينة بهدف التحري والتدقيق في كميات وأنواع البضائع الفعلية، ومقارنتها مع الوثائق والمستندات والفواتير المصرح بها بهدف التحقق من مطابقتها واكتشاف أي اختلافات بينها وتحديد نوع المخالفات عند عدم التطابق.

ب) التأكد من استيفاء موافقة الجهات أو استيفاء تقارير الفحص بشأن البضائع المقيدة أو الممنوعة من قبل الجهات ذات الصلة مثل الأدوية (الهيئة العليا للأدوية)، المبيدات والثروة الحيوانية الحية (وزارة الزراعة)، أو المنتجات والأصناف المستوردة لأول مرة (الهيئة العامة للمواصفات وضبط الجودة)، وهكذا.

ج) عند اكتشاف البضائع المهربة يحرر محرر ضبط طبقاً للنموذج المحدد باللائحة التنظيمية، بحضور المفتشين وأصحاب البضائع أو المفوضين المعتمدين لدى المنفذ أو الدائرة الجمركية ومشاركة أفراد المكافحة.

د) في حال المخالفات التي تختص بضائع مسموح بترسيمها، ترسم مع استيفاء الغرامات القانونية المحددة حسب طبيعة الضبط.

هـ) في حال المخالفات التي تختص ببضائع أو مواد مقيدة أو ممنوعة، فتحال مع ملف الضبط إلى النيابة لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنها.

3-2-2-2 نتائج تحليل (SWOT) لمرجعيات العمل وآلياته طبقاً لأعمال المكافحة بمصلحة الجمارك:

3-2-2-2-1 تحليل مرجعيات أعمال مكافحة التهريب:

تقوم مصلحة الجمارك بتبني خطط دورية تتسم بالتقليدية وعلى غرار ما يتم في بقية أجهزة الدولة من خلال اعتمادها على مؤشرات الخطط التنموية للحكومة. وتركز تلك الخطط على المهام والأنشطة المستهدفة في الأمد

القصير بينما لا تعتمد على مؤشرات واقعية تحدد من خلال الرؤى والاحتياجات والمشاريع المرفوعة من المكاتب والدوائر كافة التي تمارس العمل الجمركي على أرض الواقع، إضافة إلى عدم تزامن الخطط مع إعداد الموازنات السنوية المطلوبة لتنفيذ تلك المهام والأنشطة التي تضمنتها الخطة المقترحة، مما خلق فجوة بين مشاريع الخطط المقترحة ومصادر تمويلها في الموازنات الملحقة بها؛ حيث إن مدة إعداد الخطط تتم بوقت يختلف عن وقت إعداد الموازنات التي يفترض أن تكون مترافقة مع الخطط؛ لأنها وسيلة لتنفيذ المشاريع التي تشملها الخطة المقترحة. وتلك الحيثيات حدت من تبني البرامج التنفيذية لخطط المصلحة ومنها ما يتعلق بمهام مكافحة التهريب، ويعود السبب في ذلك إلى غياب التخطيط الإستراتيجي في أعمال الجمارك اليمنية لتواكب التطورات الحاصلة في جميع النواحي الإدارية والتقنية والجمركية.

وعند تحليل الخطط التي تعتمد عليها المصلحة، نجد أن الجمارك عند تبنيها أي خطط سنوية تعتمد على التوصيات الواردة في تقرير خبراء منظمة الجمارك العالمية الذين قاموا بعمل تشخيص لوضع الجمارك وفي مقدمتها نشاط المكافحة وفق برنامج كولومبس، وهذا البرنامج الذي ظل إطاراً نظرياً لم يستفد من مخرجاته في أي خطط قامت بها المصلحة خلال المدد الماضية. وفي وضع كهذا ظل البناء التنظيمي وآليات العمل الجمركي وإجراءاته بمنأى عن التخطيط الإستراتيجي. فعلى سبيل المثال، لا زال الهيكل التنظيمي الذي يمثل مرجعية العمل الجمركي هيكلاً جامداً لا يعكس المهام والأنشطة المتطورة لتحديث العمل الجمركي، بل إن بعض الأعمال التي تطبق في المكاتب والدوائر لا يتضمنها الهيكل التنظيمي الحالي لمصلحة الجمارك وقطاع المكافحة، مثل الفحص الآلي بالأشعة للبضائع والتعامل مع نظام البراكود في إجراءات التخليص الجمركي.

3-2-2-2-2 تحليل البناء التنظيمي لأعمال مكافحة التهريب:

عند تحليل الهيكل التنظيمي الحالي لأعمال المكافحة بمصلحة الجمارك، تتبين لنا عوامله السلبية الآتية:

أ) المركزية الشديدة في تنفيذ جميع الأعمال الجمركية على أرض الواقع؛ حيث يعطي قانون الجمارك السلطة لرئيس المصلحة، مما يعكس محدودية الصلاحيات الممنوحة لجميع المكاتب والدوائر الجمركية في المحافظات، إضافة إلى ارتباط أعمال الدوائر الجمركية بالموازنة المركزية مما يسهم في عدم إنجاز بعض الأعمال المرتبطة بأعداد المالية المركزية.

ب) عدم مواكبة هيكل المصلحة الحالي للمستجدات والتوجهات التي التزمت بها مصلحة الجمارك كشروط ومتطلبات للانضمام إلى الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية (WCO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والانضمام إلى اتفاقية كيوتو لتبسيط الإجراءات الجمركية، مما يتطلب الأمر استحداث إدارات جديدة، مثل: إدارة المخاطر وأنظمة الفحص بالأشعة والنظام الآلي ومراكز الدعم والمعلومات وكل تلك الإدارات تمارس مهامها حاليا دون إدراجها في الهيكل الحالي للمصلحة.

ج) أكدت التقارير الدولية لفريق الخبراء لإعادة هيكلة وظائف مصلحة الجمارك ضرورة هيكلة المصلحة؛ حيث أسندت المهمة إلى شركة استشارية بريطانية متخصصة أوصت بضرورة تبني قطاعات جديدة، مثل قطاعات الالتزام التجارية والضبط الجمركي، وقطاع خدمة المجتمع التجاري الصناعي، وقطاع الشفافية وإعطائها الصلاحيات المناسبة لممارسة أعمالها، إلا أن تلك المخرجات والتوصيات ذهبت إلى أرشيف المصلحة للحفظ.

د) أكدت تقارير الخبراء وإعادة الهيكلة بضرورة توزيع جزء كبير من مهام المصلحة على المكاتب والدوائر الرئيسة طبقاً للبعد الجغرافي وتفويض صلاحيات الإشراف المباشرة لرئيس المصلحة أو من ينوبه، إلى تبني آليات لتلك المهام تعتمد على فرق العمل والوحدات الفنية الجمركية الموجودة في المكاتب الرئيسة في المحافظات مما يسهم في إنجاز مهام أكثر بتكلفة أقل وقت أسرع. إلا أن تلك التوصيات أيضا لم ترَ النور، الأمر الذي جعل إمكانية تطوير الأعمال الجمركية في ظل هيكل المصلحة التقليدي السابق صعبة للغاية.

3-2-2-2-3 تحليل (SWOT) لأعمال مكافحة التهريب:

أ- تحليل البيئة الداخلية: تناولت عناصر التحليل البيئي لنقاط القوة والضعف طبقاً لأسلوب (SWOT) من خلال النقاط التي يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (3): تحليل البيئة الداخلية لقطاع المكافحة بمصلحة الجمارك

نقاط القوة	نقاط الضعف
أ-رسالة الجمارك نظرياً: تقديم خدمات جمركية للقطاع التجاري والصناعي متميزة. ب-أهداف الجمارك: - تبسيط الإجراءات الجمركية وجعلها متاحة بأقل وقت ممكن. - ممارسة الدور الرقابي في حماية المجتمع من السلع غير الصالحة والمخالفة للمواصفات. - تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية في المنافذ الجمركية الجوية والبرية والبحرية. ج-الهيكل التنظيمي رأسي ونطاق إشراف كبير على المناطق والدوائر الجمركية والاتصالات الصاعدة. د-الأطر النظرية لمرجعيات دولية لتبسيط الإجراءات الجمركية وخفض زمن التخليص الجمركي. هـ-الرقابة مركزية ونمطية تقليدية. و- هناك توجه من قيادات المصلحة للعمل من خلال التخطيط للأعمال الجمركية.	1. غياب إستراتيجية عمل طويلة المدى بدلا من الخطط الدورية والنمطية. 2. رسالة الجمارك لم تتضمن آلية وقياس الخدمات المقدمة من قبل القطاع التجاري والصناعي متلقي الخدمة. 3. التخطيط دوري ونمطي ولا يعكس التطورات والمستجدات للعمل الجمركي ودورته المستندية. 4. الأهداف عامة ولا توجد آليات قياسها والتحقق من تطبيقها. 5. الهيكل التنظيمي يعكس مركزية شديدة، ومحدودية الصلاحيات الممنوحة للمكاتب. 6. عدم الأخذ بمخرجات إعادة الهيكلة والتوصيات المنبثقة عنها. 7. تطبيق إجراءات جمركية متفاوتة نتيجة عدم وجود أدلة توضح إجراءات العمل الجمركي. 8. غياب الأدلة الجمركية لتنظيم العمل الجمركي ونظام الاتصالات وتبادل المعلومات بين المركز والدوائر والمنافذ والمكاتب الجمركية. 9. عدم وجود معايير ومرجعيات لتقييم الأداء وإنجاز المهام. 10. توجهات القيادات لم تكن خططاً وبرامج عملية.
الإمكانات المادية والبشرية - توفر المخصصات والإمكانات المادية، لأنها جهة إيرادية وتحصل حافز (1%) من إيراداتها لمواجهة نفقات غير مبوبة. - موارد إحلال وتحديث الأجهزة والأنظمة الآلية الجمركية. إمكانية تخصيص موازنات لنظام الحوافز والمكافآت العشوائي والمرتبط بالمستوى الإداري حاليا. - أعداد كبيرة للموظفين ولكنها غير تخصصية وفنية.	-موازنات وتكاليف كبيرة يمكن الاستفادة منها في التحديث والتطوير للأنظمة الآلية الجمركية وتشغيل الأنظمة والمكاتب الجمركية. -عدم وجود معايير فعالة لنظام الحوافز مرتبطة بطبيعة العمل والجهود المبذولة. -عدم وجود خطة تدريب وتأهيل فاعلة للموظفين لخدمة متطلبات العمل. -عدم تطبيق نظام الموظف الشامل والتدوير الوظيفي كهدف جمركي عالمي والاستفادة من التضخم الوظيفي.
أنظمة وتكنولوجيا المعلومات -نظام جمركي آلي (سكودا العالمي) لإجراءات التخليص الجمركي. -نظام آلي لمعاينة البضائع والسيارات والمسافرين. -نظام إدارة المخاطر والانتقائية الآلي. -نظام قاعدة بيانات النظام وتحديثها آليا والاتصالات الآلية مع المكاتب والمنافذ الجمركية.	- احتكار مصادر البرامج والأنظمة الآلية الجمركية. -ارتفاع تكاليف الإحلال والتحديث للأجهزة والأنظمة الآلية. -ارتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل للأنظمة الجمركية. -صرف مخصصات التحديث والتطوير في أعمال وأنشطة أخرى. - قواعد البيانات غير محدثة وغير متصلة آليا بالدوائر الجمركية. - عدم انتظام عمل نظام تبادل المعلومات والتحريات مع مكاتب الجمارك الإقليمية والدولية.

ب- تحليل البيئة الخارجية للجمارك:

أولاً-البيئة الخارجية الخاصة:

تقوم الجمارك في هذا المجال، بتطبيق القوانين والقرارات المتضمنة لأعمال الجمارك، إلى جانب الجمارك في الدوائر الحدودية والمطارات والموانئ، مثل وزارات الصناعة والنقل والزراعة وبقية الجهات ذات الصلة بالعمل الجمركي، إلا أن الظروف السياسة في البلاد خلقت العديد من المشكلات وتداخل الاختصاصات والمهام بين موظفي الجمارك والجهات العسكرية والأمنية التي وجدت نتيجة الظروف الراهنة في اليمن، مما أسهم في تعدد الإجراءات وزيادتها.

ثانياً-الوضع التنافسي للجمارك:

تسعى الجمارك في وضعها الحالي إلى منافسة جمارك الدول العربية والعالمية والرقي بخدماتها الجمركية من خلال تنفيذ المعايير والأنظمة المعتمدة من قبل منظمة الجمارك العالمية، حيث تكون تكلفة الالتزام أقل من تكلفة عدم الالتزام الجمركي بجميع القطاعات التجارية والصناعية ومنظمات الأعمال والتصدير والاستيراد داخل الجمهورية اليمنية. وفي سبيل تحقيق تطلع المصلحة بجميع قطاعاتها ومنها على وجه التحديد قطاع مكافحة التهريب، فإن الأمر يتطلب الولوج في إعداد خطة إستراتيجية يجري من خلالها تطوير الجوانب التشريعية وآليات العمل والتدريب والتأهيل واستخدام التقنيات الحديثة في التفتيش والضبط والمراقبة الجمركية وأنظمة الحوافز والتعاون مع كل الجهات ذات الصلة بأعمال المكافحة والجمارك بصفة عامة. وبذلك تكون الإستراتيجية عاملاً حاسماً في تطوير أعمال الجمارك والمكافحة والتميز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وفي حال استمرت أعمال المكافحة والجمارك على الوضع الحالي، فإن جميع ما ذكر من قرارات تنظيمية لعمل الجمارك لا تلبي التوجهات الحديثة للجمارك؛ نظراً لعدم تحديثها أو تعديلها نتيجة التغيرات التي حصلت في الهيكل التنظيمي للجمارك واستحداث عدد من الإدارات العامة أو الإدارات أو الأقسام.

ويبين الجدول التالي الفرص والتحديات طبقاً لأسلوب سوات (SWOT) في تحليل البيئة الخارجية لمصلحة الجمارك.

جدول رقم (4): الفرص والتحديات طبقاً لأسلوب (SWOT) في مصلحة الجمارك

الفرص	التحديات (التهديدات)
-وجود قوانين وتشريعات حدثت بما يتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. -تقوم بتطبيق قوانين الجهات الأخرى الممثلة بالمنافذ الجمركية (المواصفات، الزراعة... إلخ). -ترتبط باتفاقيات دولية وثنائية في إطار منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية مما يعطيها ميزة في التنافس في تقديم خدمات جمركية مميزة. -علاقة إيجابية مع الغرف التجارية والصناعية.	عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أثر في العمل والرقابة الجمركية. تطبيق أنظمة وتشريعات المؤسسات الحكومية ولا سيما الجهات التي تعمل بجانب الجمارك في المنافذ الحدودية، أدى إلى تضارب الصلاحيات ومن ثم زيادة زمن التخليص الجمركي. ضعف التنسيق بين الجمارك وبعض الجهات الحكومية مما أربك العمل الجمركي. صعوبة تحديث النظام الآلي الجمركي واقتناء النسخة الحديثة (سكودا العالمي). تناقص الإيرادات بسبب الحصار وتحول معظم السلع إلى التهريب المباشر. عدم الاستفادة من مزايا الاتفاقيات التي تكون اليمن طرفاً فيها بسبب ظروف الحرب والحصار. ضعف دور الجمارك في تطبيق الميزة التنافسية في جعل تكلفة الالتزام التجاري الطوعي أقل من تكاليف عدم الالتزام واللجوء إلى نشاط التهريب.

3-2-2 تحليل ومناقشة الوضع الحالي لطرق التهريب وأساليبه

3-2-2-1 طرق التهريب الجمركي وأساليبه:

لتحليل الوضع الحالي لطرق التهريب الجمركي وأساليبه، تم دراسة آراء مجتمع الدراسة حول تقييم وضع طرق التهريب الجمركي وأساليبه حالياً من وجهة نظرهم، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار T لمعرفة الوضع الراهن وتحليله بالنسبة إلى طرق التهريب وأساليبه

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية	ترتيب
أولاً: التهريب المباشر:							
يمارس تهريب السلع المناطق الحدودية البحرية التي لا يوجد فيها أجهزة رقابة رسمية ولا تخضع لسلطة الجمارك	4.44	0.85	% 89	16.91	0.00	عالية جداً	1
تفرغ البضائع المهربة من وسائل النقل المختلفة في المنافذ البرية التي لا توجد فيها مراكز أو دوائر جمركية	4.23	0.89	% 85	13.77	0.00	عالية جداً	3
يجري التهريب المباشر جواً من خلال تهريب البضائع في الطائرات التجارية أو المدنية بطريقة غير رسمية	4.13	0.90	% 83	12.51	0.00	عالية	5
ثانياً: التهريب غير المباشر:							
عدم التصريح في جمرك الإدخال أو الإخراج للبضائع المستوردة والمصدرة المقيدة والممنوعة	4.10	1.02	82%	10.78	0.00	عالية	6
اكتشاف بضائع غير مصرح بها بأساليب خفية ودقيقة في المراكز والدوائر الجمركية	4.27	0.91	85%	14.09	0.00	عالية جداً	2
استخدام وثائق مزورة أو معدلة للبضائع المستخدمة للأغراض الجمركية في الدوائر الجمركية	4.17	0.94	83%	12.63	0.00	عالية	4
طرق التهريب الجمركي وأساليبه:	4.20	0.64	84%	18.92	0.00	عالية.	

ويبين الجدول أعلاه مستوى وعي مجتمع الدراسة وإدراكه بتعدد طرق التهريب الجمركي وأساليبه المستخدمة في تهريب السلع والمواد إلى البلاد أو خارجها (تهريب عكسي)؛ حيث تؤكد النتائج تعدد طرق التهريب الجمركي وأساليبه؛ إذ بلغ المتوسط العام (4.20) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي، كما بلغ الانحراف المعياري (0.64) والأهمية النسبية (84%)، مما يدل على أن نشاط التهريب يمارس فعلياً من خلال

الأساليب والطرق المباشرة وغير المباشرة، رغم وجود تفاوت في الأساليب الأكثر استخداماً للتهريب الجمركي.

فعلى مستوى التهريب المباشر، أكدت النتائج أن أسلوب التهريب المباشر من خلال المنافذ البحرية يأتي في المرتبة الأولى؛ حيث بلغ متوسط هذا الأسلوب (4.44)، والانحراف المعياري (0.85) والأهمية النسبية (89%) وبمستوى لفظي عالٍ جداً. ويأتي في المرتبة الثانية أسلوب التهريب المباشر من خلال المنافذ البرية؛ حيث بلغ متوسط هذا الأسلوب (4.23) وهو ذو دلالة إحصائية، وبانحراف معياري (0.89) وأهمية نسبية (85%) ومستوى لفظي عالٍ جداً. ويأتي هذا الأسلوب من خلال المنافذ الجوية في المرتبة الثالثة.

أما فيما يتعلق بأسلوب التهريب غير المباشر، فقد أظهرت النتائج أن طرق الإخفاء تأتي في المرتبة الأولى؛ حيث بلغ متوسط هذا الأسلوب (4.27) وهو ذو دلالة إحصائية وانحراف معياري بلغ (0.91) وأهمية نسبية (85%) وكذلك مستوى لفظي عالٍ جداً. وتأتي طرق التزوير والتدليس في الوثائق والمستندات المستخدمة للأغراض الجمركية في المرتبة الثانية؛ حيث بلغ متوسط البعد (4.17) وهو دال إحصائياً، بينما بلغ الانحراف المعياري (0.94) والأهمية النسبية (83%) وبمستوى لفظي عالٍ. وتأتي طرق عدم التصريح بدخول بضائع مقيدة أو ممنوعة ضمن البضائع المصرح بها في المنافذ والدوائر الجمركية في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغ متوسط هذا الأسلوب (4.10) وهو ذو دلالة إحصائية، وبلغ الانحراف المعياري (1.02) والأهمية النسبية (83%) وبمستوى لفظي عالٍ.

وبمقارنة أسلوب التهريب المباشر مع غير المباشر والطرق المستخدمة في التهريب، تؤكد النتائج أن أسلوب التهريب المباشر من خلال المناطق والسواحل البحرية كان من أكثر الطرق استخداماً للتهريب، سواءً للتهريب المباشر أو غير المباشر. ويأتي أسلوب التهريب غير المباشر من خلال الإخفاء في المرتبة الثانية، في حين يأتي أسلوب التهريب غير المباشر من خلال التزوير والتدليس في الوثائق المستخدمة للأغراض الجمركية في المرتبة الرابعة؛ يلي ذلك التهريب المباشر من خلال المنافذ الحدودية البرية في المرتبة الخامسة، ثم يأتي أسلوب التهريب غير المباشر من خلال عدم التصريح عن البضائع المقيدة والممنوعة في المرتبة الأخيرة.

وتؤكد تلك النتائج لطرق التهريب الجمركي وأساليبه تقارير نشاط التهريب المرفوعة من قطاع المكافحة بمصلحة الجمارك والتي تعكس طبيعة تلك المناطق ومستوى الرقابة فيها. فعلى سبيل المثال، فإن اعتماد نشاط التهريب بصورة أساسية على ثلاث طرق لتهريب جميع البضائع والمواد والأجهزة التي تدخل إلى البلاد بطرق مهربة ينتج عنه مجيء مناطق السواحل البحرية في المرتبة الأولى، إذ يقدر طول السواحل بحوالي (2400) ميل؛ إذ أن اتساع المنافذ البحرية في ظل غياب الرقابة الحدودية لأجهزة الدولة أو سلطات الجمارك جعلها مناطق محتملة للتهريب. كذلك، فإن اتساع المنافذ البرية الحدودية جعلها مناطق لتهريب مختلف السلع وخاصة المعدات والأجهزة والمعدات التي يصعب إدخالها من مناطق التهريب البحرية.

وأكدت النتائج أن هناك طرقاً خطيرة وشديدة التأثير، يجب إعطاؤها أولوية في المعالجات المستقبلية، وهي التهريب من خلال طرق الإخفاء والتزوير في الوثائق الجمركية. فكلتا الطريقتين تعني تحول نشاط التهريب بصورة مخيفة إلى المنافذ الجمركية الرسمية، وهذا يعود إلى وجود تسهيلات وتعاون مباشر أو غير مباشر في تلك المنافذ تعمل على تسهيل دخول البضائع المهربة، وهذا ما تؤكده معظم التقارير الرقابية؛ حيث أصبح تعديل البيانات واستيفاء الغرامات هي السمة الغالبة للبيانات الجمركية التي تفتح وتستكمل إجراءاتها جمركياً.

وهذا الوضع يزداد خطورة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية جراء الحرب والحصار الظالم على اليمن ونتائجهما على تعدد سلطات الجمارك ونقل البنك المركزي إلى عدن وغياب التنسيق، مما أدى إلى المنافسة في تقديم تسهيلات هنا أو هناك تشجع دخول سلع مهربة من خلال المنافذ والدوائر الجمركية.

وتظهر النتائج أيضاً توجهاً إيجابياً غاية في الأهمية تتمثل في مستوى عالٍ من الوعي والإدراك من قبل مجتمع الدراسة بتلك الأساليب والطرق التي بينتها الدراسة، وهذا يمثل عاملاً إيجابياً وداعماً لتبني الإستراتيجية الوطنية للمكافحة المقترحة؛ لأنهم الجهة المناط بها مكافحة التهريب وتبني أي معالجات مقترحة مستقبلاً. وهذه النتائج تُشير إلى أن هناك اتفاقاً بين مجتمع الدراسة، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً؛ لأن معرفة آليات وطرق وسائل التهريب المختلفة يسهل مكافحتها والحد منها مستقبلاً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من سيف جميل (2018) والهاشمي (2017).

3-2-2-2 أسباب التهريب الجمركي:

لتحليل الوضع الراهن بالنسبة إلى أسباب التهريب الجمركي، أجري اختبار (T-Test) لتحليل آراء مجتمع الدراسة والتي يظهرها الجدول الآتي

جدول رقم (6): نتائج اختبار T لعينة واحدة لمعرفة الوضع الراهن بالنسبة إلى أسباب التهريب الجمركي

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية	ترتيب
ضعف دور الأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة التهريب.	4.40	0.77	%88	18.29	0.00	عالية جداً	1
انتشار الفساد المالي والإداري بين موظفي مصلحة الجمارك.	4.12	0.96	%82	11.79	0.00	عالية	7
استخدام طرق جديدة ومتطورة في عملية التهريب الجمركي.	4.31	0.82	%86	16.17	0.00	عالية جداً	3
تقادم الأجهزة المستخدمة في الكشف عن عملية التهريب.	4.23	0.84	%85	14.77	0.00	عالية جداً	6
عدم توافر الإمكانيات اللازمة لمكافحة التهريب الجمركي.	4.26	0.83	%85	15.47	0.00	عالية جداً	5
عدم وجود خطط إستراتيجية متطورة لمكافحة عملية التهريب الجمركي بجميع صوره وأشكاله.	4.33	0.79	%87	17.10	0.00	عالية جداً	2
عدم توفر نظام فاعل للمكافآت والحوافز التشجيعية المادية والمعنوية للقابضين.	4.30	0.94	%86	13.98	0.00	عالية جداً	4
ضعف الأجهزة الرقابية المستخدمة في مصلحة الجمارك.	3.85	0.99	%77	8.72	0.00	عالية	9
عدم البت في قضايا التهريب الجمركي المحالة إلى المحاكم.	3.96	1.02	%79	9.48	0.00	عالية	8
أسباب التهريب الجمركي (تحليل الوضع الراهن)	4.20	0.59	%84	20.57	0.00	عالية	

ويتضح من الجدول رقم (6) وجهات نظر مفردات عينة الدراسة نحو أسباب التهريب الجمركي؛ حيث حصل هذا البعد على تقدير عالٍ، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.20) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي وذو دلالة إحصائية بانحراف معياري له (0.59) وبنسبة (84%)، مما يدل على أن هناك العديد من الدوافع والأسباب وراء انتشار جريمة التهريب الجمركي ولا سيما ضعف دور الجمارك والأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة التهريب الجمركي، وعدم وجود خطط إستراتيجية حديثة ومتطورة لمكافحة عملية التهريب الجمركي، حيث جاءت متوسطات جميع الفقرات بين عالٍ جداً إلى عالٍ، وجميعها حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الافتراضي وبدلالة إحصائية. وتراوح الانحراف المعياري للفقرات بين (0.77) و(1.02)، مما يُشير إلى أن هناك اتفاقاً بين المبحوثين، وهذا مؤشر للأسف ليس إيجابياً؛ لأنه بالرغم من معرفة أغلب عينة الدراسة لأسباب انتشار جريمة التهريب الجمركي فإنهم لم يحركوا ساكناً أمام هذه الظاهرة ولم يحاولوا تقديم الحلول والمعالجات المقترحة للحد من هذه الظاهرة، وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات السابقة ولا سيما دراسة سيواني عبد الوهاب.

3-2-2-3 مخاطر التهريب الجمركي وأضراره:

لتحليل آثار التهريب الجمركي على الاقتصاد وأفراد المجتمع أجري اختبار (T-Test) لقياس مستوى وعي أفراد عينة الدراسة والمبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار T لمعرفة الوضع الراهن لآثار التهريب الجمركي على الاقتصاد والمجتمع

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مخاطر التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني:						
التهريب الجمركي له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني وحرمان خزينة الدولة من الإيرادات مما يوثر في موارد عملية التنمية.	4.59	0.73	92%	22.03	0.00	عالية جداً
يؤدي التهريب إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع.	4.39	0.84	88%	16.66	0.00	عالية جداً
زيادة نشاط التهريب يؤدي إلى انهيار وضعف العملة وأسعار الصرف.	4.22	0.84	84%	14.50	0.00	عالية جداً
يدمر تهريب المنتجات الصناعة الوطنية وخلق منافسة غير مشروعة.	4.37	0.78	87%	17.72	0.00	عالية جداً
نشاط التهريب يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المستحقة على استيراد السلع.	4.41	0.81	88%	17.35	0.00	عالية جداً
يؤدي تهريب البضائع إلى إغراق السوق المحلية بمنتجات مخالفة لمعايير الجودة والمقاييس.	4.48	0.72	90%	20.72	0.00	عالية جداً
أضرار التهريب الجمركي على أفراد المجتمع:						
هناك تأثير لدخول البضائع المهربة للأدوية والمواد الغذائية في صحة المواطنين وقد تسبب أحيانا بالوفاة.	4.61	0.72	92%	22.56	0.00	عالية جداً
يؤدي نشاط التهريب إلى ظهور عادات وقيم دخيلة على المجتمع.	4.41	0.70	88%	20.32	0.00	عالية جداً
ينتج عن ممارسة نشاط التهريب ظهور أشكال متعددة من الجريمة المنظمة وعادات مخالفة للعقيدة.	4.34	0.72	87%	18.53	0.00	عالية جداً
يؤدي استهلاك منتجات التهريب إلى ظهور العديد من الأمراض الصحية المستعصية التي تؤثر نتائجها في ميزانية الأسرة والدولة.	4.34	0.77	87%	17.44	0.00	عالية جداً
	4.43	0.51	89%	28.37	0.00	عالية جداً

ويبين الجدول السابق أن هناك مخاطر وأضراراً كبيرة على الاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع، حيث أكدت النتائج أن هناك أهمية عالية لإجمالي أبعاد المحور، فقد بلغ المتوسط المحتسب بصورة عامة (4.43)، وهذا ذو دلالة إحصائية مقارنة بالمتوسط الافتراضي للدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (0.51) لإجمالي المحور، وبلغت الأهمية (89%)، أما المستوى اللفظي فقد كان عالياً جداً.

وعند تحليل أبعاد محور مخاطر التهريب الجمركي وأضراره، تبين أن أبعاد المحور كافة حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (4.22) و(4.61)، وانحرافات بين (0.71) و(0.81)، وأهمية نسبية عالية تراوحت بين (84%) و(92%)، ومستويات لفظية عالية جداً. وهذه القيم تؤكد أن مستوى وعي مجتمع الدراسة وإدراكه عالٍ جداً حول مخاطر التهريب الجمركي وأضراره على الاقتصاد والمجتمع.

فعلى مستوى الاقتصاد، بلغت مخاطر التهريب الجمركي مرحلة كبيرة وخطيرة. ومن أولى تلك المخاطر على الاقتصاد الأثر الكبير في تسرب الإيرادات الجمركية غير المحصلة نتيجة دخول البضائع والسلع المختلفة بوسائل وطرق مختلفة، سواء من المنافذ الحدودية المباشرة أو من خلال التهريب عبر المنافذ والدوائر الجمركية، حيث هربت مختلف السلع والبضائع من خلال الإخفاء أو التزوير في الوثائق المستخدمة للأغراض الجمركية، وانتهى الأمر بعدم التصريح عن بعض السلع المقيدة أو الممنوعة عند وصولها إلى المنفذ. وتلك المبالغ المهدرة نتيجة تهريب البضائع بهدف التهرب من رسومها، تمثل مبالغ كبيرة يمكن في حال تحصيلها أن تسهم بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية والخدمية والتنمية بوجه عام. وهذه النتائج تدعمها نتائج دراسات كل من بحر (2020)، وتريكي (2016)، ووهيب وإسماعيل (2016)، وعبد اللطيف (2015).

ومخاطر التهريب الجمركي لا تتوقف عند تسرب الإيرادات فقط، بل يمتد أثرها الخطير إلى خلق اقتصاد خفي وغير مشروع يؤثر في آليات السعر والقوة الشرائية والسوق السوداء للصرف، مما ينتج عنه أضرار بآليات الاقتصاد المالية، كما أنه يخلق منافسة غير شريفة تضر بالتجارة المشروعة والتجار والمستوردين الملتزمين.

أما فيما يتعلق بأضرار التهريب الجمركي على أفراد المجتمع فإنها خطيرة ومتعددة، لأن استهلاك بضائع أو أدوية مهربة يسهم بطرق مباشرة وغير مباشرة في انتشار العديد من الأمراض المستعصية والخطيرة. فدخول بضائع خطيرة مثل الأدوية المقلدة والسموم المحرمة والسلع المقلدة والمنتهية والمخالفة للمواصفات، يسهم في ظهور العديد من الأمراض المستعصية والخطيرة والتي قد يؤدي بعضها إلى الوفاة. كما أن هناك أضراراً

أخرى للتهريب الجمركي تتمثل في انتشار المخدرات والمواد الأخرى الممنوعة التي أسهمت في انتشار عادات وقيم مخالفة للمعتقدات الإسلامية لأفراد المجتمع اليمني. وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من سيف (2018)، وكرماش (2016)، وإسماعيل (2016)، ودراسة تريكي (2014)، وحماني (2010).

وتمثل النتائج المتعلقة بمخاطر التهريب الجمركي وأضراره على الاقتصاد وأفراد المجتمع من وجهة نظر مجتمع الدراسة أهمية كبيرة؛ لأنها تخدم تبني الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب الجمركي وتسهم في تنفيذها على أرض الواقع. لذلك، حرصت هذه الدراسة على تحليل ومناقشة مخاطر التهريب الجمركي وأضراره على الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة، تاركة للدراسات المستقبلية دراسة أثر مخاطر التهريب الجمركي على الاقتصاد وأثر أضرار التهريب الجمركي على صحة أفراد المجتمع بأسلوب التحليل الكمي والنوعي؛ لأن هذه الظاهرة تمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني. وطبقا لتقرير البنك الدولي فإن أمام التنمية في اليمن تحديات تتطلب شجاعة كبيرة في بيئة الأعمال متزامنة مع هيكلة الحكم الرشيد، إضافة إلى إزالة المعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وفي مقدمتها نشاط التهريب الجمركي؛ لأن ذلك يضعف النشاط الاقتصادي الرسمي والتجارة المشروعة في اليمن.[1]

[1] البنك الدولي. دراسات البنك الدولي القطرية، تقرير النمو الاقتصادي في اليمن: المصادر، العوائق، والإمكانيات.2017/2016.

3-3 مكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب

3-3-1 تحليل مكونات الاستراتيجية الوطنية المقترحة

لتحليل مكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة، تم استخدم (T-Test) لتحليل مستوى وعي مجتمع الدراسة وإدراكه حول الوضع الراهن ومكونات الاستراتيجية، والمبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (8): اختبار T لمكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة للتهريب الجمركي

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
تقييم (SWOT) للجهود المبذولة لأعمال قطاع المكافحة لاكتشاف نقاط الضعف كنقطة انطلاق لاقتراح الإستراتيجية الوطنية بهدف تقديم الحلول المناسبة بشأنها.	4.08	1.01	82%	10.67	0.00	عالية
اشتراك جميع الأجهزة والهيئات ذات الصلة بأعمال المكافحة لوضع التصورات للإستراتيجية الوطنية للمكافحة المقترحة.	4.38	0.77	88%	18.10	0.00	عالية جداً
توفر الإرادة الداعمة للدولة لتبني الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي باعتبار أعمال المكافحة مهام وطنية.	4.38	0.77	88%	17.90	0.00	عالية جداً
توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي.	4.38	0.81	88%	17.26	0.00	عالية جداً
تحديث وتطوير القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الحالية المتعلقة بقطاع المكافحة بمصلحة الجمارك بما يواكب المستجدات في أساليب التهريب الجمركي وطرقه.	4.46	0.73	89%	20.08	0.00	عالية جداً
تبني نظام إدارة المخاطر وتقديم الإعفاءات الجمركية ولا سيما لكبار المستوردين المحليين وصولا إلى الالتزام الطوعي.	4.34	0.79	87%	16.98	0.00	عالية جداً
تبني دراسات علمية للسلع الأكثر تهريباً بهدف تخفيض التعريفة الجمركية على السلع التي يتم تهريبها بهدف الالتزام الطوعي.	4.46	0.71	89%	20.47	0.00	عالية جداً

إلغاء/الحد من القيود المطبقة من قبل الجهات ذات الصلة بالسلع المستوردة التي قد تكون سبباً في التهريب (الزراعة، التجارة).	4.55	0.62	91%	25.09	0.00	عالية جداً
تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي تشجيعا للإنتاج الزراعي والصناعي المحلي.	4.51	0.75	90%	20.21	0.00	عالية جداً
منح قطاع الضابطة صلاحيات قانونية وضبطية لتنفيذ مهام المكافحة ونظام حوافز وبدل مخاطر تتناسب والجهود المبذولة.	4.50	0.73	90%	20.73	0.00	عالية جداً
الاستعانة بالخبراء الإقليميين والعالميين المتخصصين في مجال مكافحة التهريب الجمركي والحد منه.	4.46	0.73	89%	20.30	0.00	عالية جداً
الاستفادة من تبادل المعلومات مع جمارك الدول المجاورة حول قضايا التهريب وأساليب مكافحته.	4.51	0.64	90%	23.79	0.00	عالية جداً
تبني سياسة إعلامية وتوعوية بهدف خلق رأي عام واعٍ بمخاطر التهريب من خلال توعية مستمرة بكل الوسائل الإعلامية.	3.92	1.00	78%	9.29	0.00	عالية
تبني سياسة مكافحة التهريب مسؤولية جميع الأجهزة العسكرية والمدنية ومؤسسات المجتمع المدني كمهام ومسؤولية وطنية.	4.25	0.80	85%	15.69	0.00	عالية جداً
	4.40	0.49	88%	28.77	0.00	عالية جداً

وتبين النتائج في الجدول أعلاه أن هناك اتفاقاً إلى درجة كبيرة بين مجتمع الدراسة على أهمية المكونات الأساسية للإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي؛ حيث بلغ المتوسط المحتسب لجميع المكونات (4.40) وهو دال إحصائياً لأنه أعلى من المتوسط الافتراضي، وبلغ الانحراف المعياري (0.49) والأهمية (88%) عند مستوى الدلالة 0.00، وكان المستوى اللفظي عالياً جداً.

وتعكس هذه النتائج لمكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة أموراً عديدة ومهمة، أهمها أن هناك وعياً وإدراكاً من قبل مجتمع الدراسة بخطورة الوضع الحالي لنشاط التهريب وضرورة الحد من مخاطره وأضراره.

والأمر الثاني يعكس أهمية المكونات الرئيسية للإستراتيجية المقترحة وواقعيتها؛ لأنها تلامس الواقع وتبدأ من تقييم الوضع الراهن لنشاط التهريب، وفي الوقت نفسه تعد مكونات فنية من حيث طبيعتها وغاياتها في الحد من نشاط التهريب الجمركي. وأخيراً تتميز مكونات الإستراتيجية المقترحة بتكامل المهام واشتمالها على مهام قطاع المكافحة وأدوار الجهات ذات الصلة بأعمال المكافحة، إضافة إلى المهام المتعلقة بالجوانب المعلوماتية والبحثية والتوعية بمخاطر التهريب الجمركي وأضراره.

3-3-1 أهمية مكونات الاستراتيجية الوطنية المقترحة

يظهر تحليل المكونات والأبعاد الأساسية للإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة أن النتائج التي توصلنا إليها تعكس أهمية المكونات التي شملتها وتسهم في إمكانية تنفيذها على أرض الواقع، علاوة على أنها تعد متطلباً مهماً للحد من مخاطر التهريب الجمركي وأضراره. وتعود أهميتها إلى اشتمال مكوناتها على الأبعاد الأساسية للتوجهات والسياسات والمرجعيات القانونية والتنظيمية والإجراءات المقترحة ومتطلبات تنفيذها ووسائلها في ضوء نتائج تحليل (swot) للبيئة الداخلية والخارجية لأعمال المكافحة في الوضع الراهن، إضافة إلى ملامسة المكونات لواقع التهريب الجمركي وواقعيتها مما تزيد من فرص تبنيها على أرض الواقع.

فعلى مستوى تحليل (SWOT)، مثّل هذا البعد نقطة الانطلاق والإطار المنهجي والعلمي لتشخيص الوضع الراهن للتهريب والجهود المبذولة حالياً بهدف تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص مقارنة بالمخاطر المحتملة؛ لتبني أي معالجات وحلول تحد من أساليب التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع في ظل إستراتيجية وطنية تحدد فيها السياسات والأهداف المتوخاة من تنفيذها والأدوار والوسائل المطلوبة للتنفيذ.

أما على مستوى التوجهات للإستراتيجية الوطنية المقترحة، فإن مكوناتها تشمل توفر الإرادة العليا الداعمة والتوجه الوطني، باعتبار أن مسؤولية مكافحة التهريب هي مسؤولية وطنية، وأن الإخلال بهذه المسؤولية يعد إخلالاً بالسيادة الوطنية ودستور البلاد. وتتزامن تلك المهام مع إشراك قطاع المكافحة وكل الجهات من الأجهزة الحكومية والأجهزة العسكرية والأمنية والإعلامية والمجتمعية في تحديد المهام والأدوار والجهات المسؤولة في هذه الإستراتيجية الوطنية.

ويلي تلك التوجهات الإستراتيجية، توفير الأطر والمرجعيات القانونية والتنظيمية التي تنظم أعمال المكافحة والصلاحيات والعقوبات والحوافز التشجيعية القانونية التي تلائم طبيعة الجهود المبذولة وطبيعة المهربات وخطورتها على الاقتصاد وأفراد المجتمع. كما يترتب على هذا البعد إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لقطاع المكافحة وإيجاد نظام حوافز ومكافآت قانونية فعالة، وتعديل القوانين والقرارات واللوائح الحالية وتضمينها مواد قانونية رادعة بحق نشاط التهريب ووسائل النقل والمتعاونين مع نشاط التهريب الجمركي، مع تفعيل صفة الضبط القضائي لأفراد المكافحة في أثناء ممارساتهم لمهامهم الضبطية.

والبعد الآخر الذي تضمنته مكونات الإستراتيجية الوطنية للمكافحة يتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية التي قد تكون عاملاً مشجعاً للتحول إلى نشاط التهريب. وتأتي في مقدمة هذا البعد تبني سياسة تبسيط الإجراءات وتوحيدها للتخليص الجمركي وخفض زمن دورته، إضافة إلى الحد من القيود والمتطلبات التي تشترط الجهات الحكومية استيفائها قبل إخضاعها للإجراءات الجمركية، مثل استيراد البضائع والمواد المقيدة ومنها الأدوية والمبيدات والمنتجات الجديدة وغيرها من شروط فحص وموافقة الجهات على السلع المقيدة. وفي حال كانت السلع المقيدة مرتبطة بفحوصات فنية، فإن الأمر يتطلب توفير المعامل والوسائل اللازمة والفنيين بهدف استكمال إجراءات الفحص والرأي الفني في منافذ الوصول الجمركية المحددة لدخول تلك السلع المقيدة.

وتتزامن تلك السياسات والإجراءات الوقائية مع توفير التقنيات والأجهزة والوسائل الحديثة لكشف المواد المهربة، وتوفير نظام معلومات لتبادل المعلومات داخلياً وخارجياً حول أساليب التهريب الجمركي وطرقه، ونظام إدارة المخاطر كمصدر لقوائم الملتزمين والقائمة السوداء للمستوردين/المخلصين، بهدف رفع قدرات رجال الجمارك في اكتشاف السلع المهربة والمتعاونين عليها.

أما البعد الخامس لمكونات الإستراتيجية المقترحة فيتعلق بنظام تطوير أعمال المكافحة وتحديثها؛ حيث يأتي في مقدمتها تبني نظام فعال لاختيار وتدريب موظفي المكافحة على الأساليب والطرق المتطورة للتهريب والإخفاء، باعتبار العنصر البشري وسيلة لاكتشاف وضبط السلع المهربة والمتعاونين ووسائل التهريب المختلفة. كما يشمل هذا البعد ضرورة الاستفادة من خبرات الدول المجاورة حول أساليب التهريب وطرق

المكافحة المتطورة، وتوفر نظام معلومات واتصالات بين الجهات المناط بها أعمال المكافحة وضمان سرية المعلومات وانسيابها.

والبعد السادس لمكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة يتعلق بالتوعية وإجراء الدراسات العلمية حول السلع الأكثر تهريبا ووسائل تهريبها، بهدف تبني سياسة تعريفية تحقق هدف الجمارك العالمي المتعلق بضرورة تبني سياسات وإجراءات تكون تكلفة الالتزام باستيراد السلع أقل من تكاليف عدم الالتزام (التهريب)؛ إضافة إلى تبني إستراتيجية إعلامية تنفذ من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل وجميع وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة، بهدف خلق وعي وتوعية ضد نشاط التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد وأفراد المجتمع، وصولاً إلى سلوك داعم ضد كل نشاط التهريب والمتعاونين فيه.

والبعد الأخير لمكونات الإستراتيجية المقترحة يتعلق بتوفير الإمكانات والمخصصات المالية والوسائل والأجهزة المطلوبة لأعمال المكافحة ونفقات تشغيلها وتحديثها. ويشمل هذا المكون ضرورة توفر نظام اتصالات بين المنافذ والدوائر الجمركية والمنافذ الحدودية والجهات ذات الصلة بأعمال المكافحة، وتوفر نظام فعال للحوافز والمكافآت التشجيعية الآنية واللاحقة التي تصرف لأفراد المكافحة والقابضين تقوم على الجهود المبذولة وطبيعة المهام والسلع المهربة، مع تخصيص حافز تشجيعي بنسبة (10%) للقابضين من الغرامات التي تحصل على البضائع المهربة طبقا للقانون والقرارات المتبعة.

وتلك الأبعاد لمكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة والمهام المقترحة وجهات التنفيذ نلخصها في الجدول الآتي:

جدول (9) الأبعاد الرئيسة لمكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة والمهام وجهات التنفيذ

الأبعاد	المهام/الأنشطة	الجهات المنفذة داخلياً	الجهات المنفذة خارجياً	المدة الزمنية
تحليل (swot)	-تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. -الوصول إلى نتائج تقييم الوضع الراهن. -مخرجات التحليل تمثل نقطة انطلاق للإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة.	- قطاع المكافحة -فريق استشاري متخصص		3 أشهر
التوجهات الإستراتيجية	-إرادة داعمة لأعمال المكافحة. -تبني إستراتيجية أعمال المكافحة مهام وطنية. -مشاركة الجهات ذات الصلة بأعمال المكافحة.	-مجلس الوزراء -الوزارات ذات الصلة بالمكافحة -قطاع المكافحة	- وزارة الشؤون القانونية -وزارة المالية	مستمر
المرجعيات القانونية	-إصدار قانون المكافحة. - تعديل قانون الجمارك ومنح صلاحيات لقطاع المكافحة. -تشديد العقوبات على نشاط التهريب لتكون رادعة. -تفعيل صفة الضبط القضائي لموظفي المكافحة. -منح حوافز تشجيعية آنية تلائم الجهود المبذولة. -تخصيص (10%) من الغرامات حوافز للقابضين تصرف عند استكمال الإجراءات القانونية. -تخصيص (1%) من البيانات الجمركية لمواجهة التحديث والتطوير لأجهزة المكافحة.	-قطاع المكافحة -الشؤون القانونية -وزارة المالية -وزارة العدل		3 -6 أشهر
السياسات والإجراءات الوقائية	-تبني سياسة تبسيط الدورة المستندية الجمركية وفرق العمل الجمركية. -تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتوحيدها لضمان عدم التلاعب في الإجراءات والقيم الجمركية. -توفير معامل وأجهزة الفحص للمواد المقيدة في المنافذ الجمركية المحددة لاستيرادها. -توفير قاعدة بينات عن نشاط التهريب وطرقه ووسائله.			

	-نظام قوائم الملتزمين والقوائم السوداء للمستوردين والمخلصين. -توفر نظام اتصالات وتحريات سرية لتبادل المعلومات بين المراكز والدوائر الجمركية والجهات ذات الصلة.			
التطوير والتحديث	-الاستفادة من خبرات جمارك الدول المجاورة. -تحديث الأنظمة والأجهزة والمعدات المستخدمة بالكشف الآلي للبضائع. -تدريب الأفراد وتأهيلهم حول أساليب وطرق المكافحة.	-		
البعد الإعلامي والتوعية والدراسات	-إجراء الدراسات على السلع الأكثر تهريباً وأساليب تهريبها واقتراح المعالجات بشأنها. -تنفيذ حملات وورش عمل ودورات لتوعية أفراد المجتمع عن مخاطر التهريب على الاقتصاد والمجتمع. -مشاركة أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة في التوعية عن مخاطر التهريب الجمركي وخلق سلوك ضد كل مهرب.	-قطاع المكافحة -وزارة الإعلام -الجامعات ومراكز الأبحاث -مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة	-وزارة المالية -وزارة الإعلام -وزارة الثقافة	
الوسائل المادية والمالية والتقنية.	-توفير الموازنات والمخصصات المالية لأعمال المكافحة. -توفير مخصصات تحديث الأجهزة والوسائل المتطورة للكشف عن البضائع المهربة. -توفير نفقات التشغيل والصيانة والإحلال للمكافحة. -توفير نظام فعال للحوافز والمكافآت لأفراد المكافحة والقابضين يناسب الجهود المبذولة.			

الاستنتاجات والتوصيات:

ناقشنا في هذه الدراسة التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد وخزينة الدولة وعلى أفراد المجتمع من خلال تشخيص الوضع الراهن لنشاط التهريب الجمركي من حيث طرق التهريب وأساليبه المباشرة وغير المباشرة، والعوامل التي أسهمت في زيادة وتيرة نشاط التهريب، بهدف الانطلاق نحو الإستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التهريب الجمركي وأضراره ومخاطره. وبناء على ما سبق نستنتج الآتي:

1- أن التهريب الجمركي يمارس بأسلوبيه المباشر وغير المباشرة وبطرق متعددة.
2- أن التهريب الجمركي الأكثر استخداماً طبقاً للنتائج هو أسلوب التهريب المباشر من خلال المناطق الساحلية، بوصفها تمثل أنشط مناطق التهريب نتيجة غياب الدور الرقابي لأجهزة الدولة على امتداد الشريط الساحلي الممتد من الخوخة (محافظة الحديدة) بمحاذاة مناطق القرن الأفريقي مروراً بمناطق المخا والكدحة ورأس العارة (محافظة تعز) بمحاذاة الصومال وجيبوتي وحتى رأس عمران (محافظة عدن).
3- أن طرق التهريب الجمركي تشمل أسلوب التهريب غير المباشر من خلال إخفاء البضائع وعدم التصريح بها، إضافة إلى التزوير في الوثائق والمستندات الجمركية. وهذه النتيجة تكمن خطورتها في أن هذا النوع من التهريب يمارس من خلال الدوائر والمنافذ الجمركية الرسمية، مما يظهر أسئلة وشكوكاً كثيرة عن عدم جدوى الجهود المبذولة والعقوبات الرادعة بحق هذا النوع من التهريب الجمركي. كما أن هناك قناعات بأن زيادة نشاط التهريب من خلال المنافذ الجمركية ما كان ليتم لولا وجود تعاون مباشر أو غير مباشر من بعض الموظفين، إضافة إلى عدم فاعلية العقوبات المترتبة على أسلوب التهريب من خلال الإخفاء والتزوير في الوثائق الجمركية حتى أصبح هذا النشاط من التهريب يمثل ظاهرة أكثر استخداماً وشيوعاً في جميع المنافذ الجمركية، بدليل أن معظم البيانات الجمركية المفتوحة للبضائع المستوردة -إن لم نقل كلها- تستوفى عليها غرامات وإعادة تقييم القيمة والرسوم المستحقة بشأنها طبقاً لتقارير المراجعة اللاحقة. ولعل التفسير الرئيس من وجهة نظر الدراسة الحالية هو عدم فاعلية الغرامات والعقوبات بشأن مخالفات تهريب البضائع من خلال الإخفاء وتزوير الوثاق الجمركية. وهذا الوضع من التهريب غير المباشر يمكن أن تزداد خطورته بسبب الظروف السياسية والاقتصادية

والحرب والحصار وما نتج عنها من تعدد هيئات الجمارك في صنعاء وعدن، إضافة إلى اختلاف في أسعار الصرف المستخدم للأغراض الجمركية؛ حيث يكون أكثر ارتفاعاً في عدن، بسبب نقل البنك المركزي إلى عدن.

4- أن الأسلوب الثالث للتهريب الجمركي طبقاً لنتائج الدراسة هو أسلوب التهريب المباشر من خلال المنافذ البرية؛ حيث تغيب الرقابة على جميع المنافذ الحدودية البرية التي تمتد من حوف بمحافظة المهرة مروراً بمناطق شحن بمحافظة المهرة بمحاذاة المناطق الحدودية العمانية وصولاً إلى مناطق السوم والوديعة بمحافظة حضرموت بمحاذاة المناطق الحدودية السعودية وحتى مناطق الضيعة والبقع وعلب في محافظة صعدة وانتهاء بمناطق الطوال وحرض بمحافظة حجة بمحاذاة المناطق الحدودية السعودية.

5- أن هناك أضراراً تلحق بالاقتصاد بسبب تسرب موارد مالية كبيرة نتيجة دخول بضائع مهربة دون استيفاء الرسوم بحقها، مما يؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني وأسعار الصرف والمشاريع التنموية بصورة عامة.

6- أن هناك أضراراً للتهريب الجمركي على صحة أفراد المجتمع بسبب استهلاك سلع مهربة أو مواد قد تكون مقلدة أو مخالفة للمواصفات، مثل الأسمدة والمبيدات والسموم، وكلها مصدر لانتشار الأمراض المستعصية، ويمتد أثرها إلى التأثير السلبي في ميزانية الأسرة على تحمل نفقات كبيرة للعلاج.

7- هناك اتفاق بمستوى عالٍ بين مجتمع الدراسة على مكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة وأبعادها لمكافحة التهريب الجمركي، إذ تعد وسيلة منهجية للحد من نشاط التهريب وصولاً إلى معالجات وحلول نهائية لمكافحة التهريب الجمركي ومخاطره. ولعل تميز مكونات الإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة يتمثل في انطلاقها من تشخيص الواقع الفعلي لنشاط المكافحة، واعتمادها على الواقعية في تبني الإستراتيجيات والمرجعيات القانونية والتنظيمية والإجراءات المطلوبة للحد من أساليب التهريب الجمركي وطرقه، إضافة إلى اشتمالها على عوامل ومتطلبات تنفيذها.

8- ضرورة اشتراك جميع الجهات التي لها صلة بأعمال المكافحة في مناقشة الإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة، إضافة إلى أهمية تبني الإجراءات الوقائية والمعلوماتية وصولاً إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها كوسائل وقائية للحد من أساليب التهريب الجمركي وطرقه المختلفة.

9- أن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المقترحة للمكافحة يظل رهينة توفر الإرادة العليا الداعمة واعتبار أعمال المكافحة مهام وطنية وسيادية وتوفير الرقابة الحدودية وتوفير متطلبات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة واستنتاجاتها، توصل الباحثان إلى المقترحات والتوصيات الآتية:

1- إجراء دراسات مستقبلية حول تحليل آثار التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد وإيرادات خزينة الدولة.

2- إجراء مزيد من الدراسات حول مخاطر التهريب الجمركي على الصحة العامة.

3- إجراء دراسة حول مخاطر التهريب الجمركي على البنية الاجتماعية للدولة.

4- الاهتمام بالبعد الإعلامي لتوعية أفراد المجتمع وخلق سلوك إيجابي ضد نشاط التهريب والترويج له.

5- إجراء دراسات حول آثار التهريب الجمركي ومخاطره على الاقتصاد والمجتمع ومقارنتها بدراسات أجريت في المجال نفسه في الدول المجاورة، بهدف الاستفادة من خبرات تلك الدول في مجال أساليب التهريب الجمركي وطرق مكافحته.

المصادر والمراجع:

- البنك الدولي. تقرير اليمن: الآفاق الاقتصادية. البنك الدولي. 2022.
- البنك الدولي. تقرير النمو الاقتصادي في اليمن: المصادر، العوائق، والإمكانيات. دراسات البنك الدولي القطرية.2017/2016.
- الأمم المتحدة. تقرير الإسكوا (ESCWA). البلدان العربية تحديات وفرص التنمية. 2020.
- الأمم المتحدة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير أقل البلدان نموا. 2020.
- قانون الجمارك اليمنية رقم (14) لسنة 1990المعدل بالقانون رقم (12) لسنة 2010م والقانون رقم (5) لسنة 2020م.
- قانون الجمارك السوري رقم (38) لسنة 2006م.
- قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية. 2003م.
- قانون الجمارك القطري رقم (40) لسنة 2002م.
- قانون الجمارك المصري رقم (207) لسنة 2020م.
- قانون الجمارك العراقي رقم (23) لسنة 1984م.
- قانون الجمارك الأردني رقم (20) لسنة 1998م المعدل بالقانون رقم (33) لسنة 2018م.
- قانون الجمارك السوداني لسنة 1986م.
- اللائحة التنظيمية لمصلحة الجمارك رقم (48) لسنة 1993.
- تقرير المرحلة الأولى: الإعادة والبناء والهيكلة بمصلحة الجمارك (هليبر HLBR). مصلحة الجمارك. 2015.
- إسماعيل، هيفا. (2016). أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة. دراسة تطبيقية على مصلحة الجمارك. العراق.
- إسماعيل، محمد والنور، مأمون. (2012). دور الجمارك السودانية في ظل اقتصاد السوق. جامعة أم درمان. السودان.

- بحر، عربي. (2020). التهريب الجمركي في السودان (2008-2018). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين. السودان.
- تريكي، حسان. (2014). دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي واختلال منظومة القيم الاجتماعية. مجلة الدراسات والبحوث. العدد 9 ديسمبر: 1-15.
- سيواني، عبد الوهاب. (2007). التهريب الجمركي إستراتيجيات التصدي له. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية علوم التيسير، جامعة الجزائر.
- كرفوح، مريم. (2017). إدارة الجمارك في مكافحة الجريمة الجمركية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار. الجزائر.
- كرفاش، هاجر. (2016). جريمة التهريب الجمركي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- عبد اللطيف، رعد. (2016). جريمة التهريب وآثارها على الاقتصاد الوطني. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي فرباح ورقلة. الجزائر.
- موسى، أسد. (2005). التهريب الجمركي وأثره على الإيرادات الجمركية الفلسطينية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- وهيب، حمزة وإسماعيل، هيفاء. (2016). أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للجمارك. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 19 (1): 161-182.